S/PV.5581

الأمم المتحدة

مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٥٨١**
الخميس، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الساعة ٠٠/١٠
نيويورك

الرئيس:	السيد النصر	(قطر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شرباك
	الأرجنتين	السيد غارسيا موريتان
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مانونغي
	الدانمرك	السيد فابورغ – أندرسن
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	نانا إفاه – أبتنغ
	فرنسا	السيد لاكروا
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت ساندرز
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان (S/2006/935)

06-64701 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان (S/2006/935)

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وفنلندا وكندا والهند، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد فرهادي (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجلس، وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2006/935، التي تتضمن تقرير بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية يقدمها سعادة السيد كِنزو أوشيما، الممثل الدائم لليابان ورئيس بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد أوشيما (اليابان)(تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري البالغ هذا الصباح أن أقدم للمجلس تقريرا عن استنتاجات البعثة التي زارت أفغانستان في الفترة من ١١ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي تشرفت برئاستها.

كانت بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان هي الثانية منذ عام ٢٠٠٢ من أجل دعم الشعب الأفغاني. ولاحظت البعثة ما بذله الأفغان والمجتمع الدولي من جهود جبارة خلال السنوات الأربع الماضية لتحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، كما يتوخى اتفاق بون. وأُبرم ذلك الاتفاق بنجاح قبل عام، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، مع افتتاح جمعية وطنية منتخبة ديمقراطيا. وهناك الآن في جميع المقاطعات الـ ٣٤ مجالس للمقاطعات تباشر عملها.

ومن المتوقع أن تتمتع أفغانستان باستمرار معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، والتوسع في التجارة والاستثمار مع الشركاء الإقليميين، وتنفيذ مشاريع كبيرة في مجال الهياكل الأساسية، بما فيها بناء الطرق، ومرافق توليد الطاقة ووضع البرامج في مجالي التعليم، والتنمية الريفية، وإنشاء مؤسسات أمنية أفغانية جديدة. وفي مؤتمر لندن المعني بأفغانستان، في كانون الثاني/يناير من هذا العام، تم إطلاق اتفاق أفغانستان، وهو خطة جديدة مدتها خمس سنوات للتعاون بين المجتمع الدولي وحكومة أفغانستان، من أجل إرساء أساس أرسخ كيما تبدأ أفغانستان فترة من الاستقرار والتنمية الحقيقيين. وتلك هي إنجازات وتطورات إيجابية تستحق كل الثناء.

غير أن التقدم المحرز في عام ٢٠٠٦ باتجاه تحقيق الرؤية التي ينطوي عليها اتفاق أفغانستان لم يكن بالسرعة والسلاسة المأمولتين نتيجة عدد من الأسباب، من بينها، الجهود غير المنتظمة للنهوض بالحكم السليم وإرساء سيادة القانون، واشتداد التمرد الذي تقوده حركة الطالبان، انتشار

حالة انعدام الأمن في جنوب البلاد وشرقها، وتزايد إنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وتفشي الفساد في نظم الإدارة، وهو ما لوحظ في الإحاطات التي تلقتها البعثة في الميدان. وهذه العوامل فضلا عن مؤسسات الدولة التي لا تزال هشة للغاية، من شعور الأفغان باليأس والخيبة، وبدأت في وضع ثقة المواطن الأفغاني في مؤسساته وعملياته الناشئة على المحك. ولاحظت البعثة بقلق بالغ أيضا أن انعدام الأمن المتزايد في أجزاء من الجنوب والجنوب الشرقي تعرقل أعمال إعادة الإعمار وإعادة التأهيل التي يقوم بها الأفغان والأمم المتحدة والشركاء الدوليون الآخرون.

لقد تمت بعثتنا في ظل تلك الخلفية. وسلمت البعثة بأن على أفغانستان أن تبدأ عملية المصالحة وإعادة الإعمار، لا من الصفر فحسب، بل من دون الصفر بكثير، بعد عقود من الصراع. وفي مثل هذه الظروف، فإن الإطار الزمني المطلوب والجَلَد اللازم للتعافي على المستوى الوطني وإعادة التكيف ومواصلة السير قدما، سيتسمان بطابع استثنائي. ومثلما تعلمنا من التاريخ وتجارب الأمم، لا يمكن استكمال عملية من هذا القبيل في فترة زمنية وجيزة، أو إحراز تقدم على طول الخط. فلا مناص من حدوث تعرجات وحالات صعود وهبوط.

غير أن قليلا من ينكرون أن أفغانستان تقف الآن أمام مفترق للطرق. فمن المتوقع أن يمضي البلد قدما في تنفيذ وعود إعادة الإعمار والتنمية على أساس مؤسسات ديمقراطية. غير أن البلد وهو في حالة من الضعف، يواجه في نفس الوقت العديد من التحديات والصعوبات، بما فيها تلك المتعلقة بالأمن. وما لم تبذل أفغانستان جهودا حثيثة بدعم طويل الأمد من المجتمع الدولي، ما من أحد يمكن أن يضمن أن البلد لن ينزلق مرة أخرى في صراع أوسع نطاقا.

وبالتالي، فإن الرسالتين الجوهريتين اللتين تود بعثة المجلس أن تؤكد عليهما تقومان أساسا على شقين: أولا، أن التزام المجتمع الدولي الثابت والراسخ بدعم حكومة وشعب أفغانستان وعملية الانتقال في ذلك البلد هو التزام لا يتزعزع؛ وثانيا، أن اتفاق أفغانستان، الذي يمتلكه ويقوده الأفغان، يظل هو الإطار الاستراتيجي المركزي للتعاون بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي. ويجب على حكومة أفغانستان أن تكفل، تنفيذه تنفيذا مطردا وأمينا بدعم من المجتمع الدولي.

وتقرير البعثة معروض على الأعضاء. وهو يصف استنتاجاتها ببعض التفصيل، وعلى أساسها، يقدم عددا من التوصيات. وقد أتيحت لي الفرصة فعلا، في الجلسة العلنية المعقودة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر (S/PV.5570) للإدلاء بملاحظات بشأن بعض أنشطة البعثة واستنتاجاتها. وما أود القيام به هنا هو الإدلاء بشرح موجز للحالة التي عاينتها البعثة، وبعد ذلك تقديم ملخص لتوصياتها.

أولا، تمثل الحالة الأمنية مسألة تبعث على القلق الشديد. فالأمن هو الشغل الشاغل في أفغانستان. وأعرب العديد من المتحاورين مع البعثة عن مخاوفهم إزاء تصاعد العنف في أجزاء من البلد. ويبدو أن التمرد محصور في ثلث البلد تقريبا. غير أن الحالة الأمنية لا تزال غير مستقرة في سائر أنحاء البلد بوجه عام.

وفي أعقاب تزايد مقلق في عدد الحوادث المتصلة بالأمن في البلد على مدى ربيع وصيف هذا العام، قال بعض المتحاورين إن بوادر انحسار العنف المرتبط بالتمرد والإرهاب قد بدأت في الظهور بعد تشرين الأول/أكتوبر. غير أنه تم الإعراب عن آراء أكثر حذرا بشأن ذلك التكهن.

وقد استفاد التمرد جزئيا من جراء فشل الحكومة والمجتمع الدولي في توفير الخدمات الأساسية، والحكم السليم

المتسم بالمصداقية والأمن في العديد من المراكز الحضرية والمجتمعات الريفية. وفي ذلك الصدد، سلط الضوء على ضعف الشرطة الوطنية الأفغانية الناشئة، وانعدام سيادة القانون، وتفشي الفساد. ويُزعم أيضا أن قوى التمرد تستفيد من صناعة المخدرات وما تدره من أموال.

وأعرب العديد من المتحاورين عن شعورهم بالإحباط من الحالة التي عليها الشرطة الوطنية الأفغانية, وقُدمت مقترحات للمجتمع الدولي لدعم تعزيز الشرطة من أجل مواجهة التحديات الأخيرة للتمرد، والحالة الأمنية المتردية في بعض المناطق. وأحيطت البعثة علما بأهمية اتخاذ إجراءات صارمة عند توظيف أفراد الشرطة الوطنية الأفغانية المساعدة الجديدة، وفرزهم ومراقبتهم.

وأشادت البعثة بالدور الريادي الذي تضطلع به القوة الدولية للمساعدة الأمنية التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي في الإسهام في تحقيق الأمن دعما للحكومة الأفغانية. وأحاطت علما أيضا بأن القوة الدولية للمساعدة الأمنية لا تزال بحاجة إلى قوات وموارد مناسبة. ولاحظ الجانب الأفغاني أيضا أن حضور قوات الأمن الدولية لا يزال يحظى بدعم واسع النطاق، على الرغم من وقوع حوادث مؤسفة من قبيل تلك التي أسفرت عن سقوط ضحايا من المدنيين. ودعا المتحاورون الأفغان إلى تحسين التنسيق بين القوات الدولية والحكومة الأفغانية.

وأنتقل الآن إلى مسألة الإفلات من العقاب والفساد. فطوال فترة البعثة، كان المتحاورون يذكرون الفساد ودوام ثقافة الإفلات من العقاب باعتبارهما السببين الأساسيين وراء السخط وعدم الارتياح على المستوى الشعبي في أفغانستان. وأشير إلى انتشار الفساد على نطاق واسع في مؤسسات إنفاذ القانون والمؤسسات القضائية باعتباره سببا رئيسيا لتناقص ثقة السكان في الحكومة. وقد أنشئت لجنة لمكافحة الفساد قبل شهرين وحيث تعمل على تحديد طابع المشكلة ونطاقها. لكن الحلول ظلت بعيدة المنال. ويبقى الدعم والخبرة مطلوبين من الشركاء الدوليين لأفغانستان في هذا الصدد.

وقد أشير إلى أن التسامح المتواصل الممنوح من مواقع النفوذ للقادة وأمراء الحرب السابقين يسهم في عدم الاستقرار وجهود الحكومة لتقليص نفوذ تلك الشخصيات يتطلب بدوره دعما دوليا. واعتبرت استراتيجية الحكومة لحل الجماعات المسلحة غير القانونية أداة رئيسية لتفكيك قاعدة نفوذ أولئك القادة.

والمسألة الثانية التي أود الإشارة إليها هي الإدارة. فأفغانستان كانت بحاجة ماسة إلى تدريب الفنيين. وحددت القيادة الأفغانية إعادة تشكيل الخدمة المدنية وتعزيز قدرها بالأولوية العليا لأفغانستان وشركائها الدوليين. وعاقت أهمية خاصة على تعزيز رأس المال البشري بجميع المستويات كشرط مسبق لقطاع عام فعال وتقدم مستدام نحو تحقيق الأهداف الإنمائية.

وعلى صعيد حقوق الإنسان وحماية المدنيين، أعرب الأفغانيون والمحاورون الدوليون عن القلق إزاء تزايد انتهاكات حقوق الإنسان والفشل في ضمان حماية المدنيين – بما في ذلك مهاجمة المدارس وإحراقها – وفشل الحكومة في الدفاع عن المساواة في الحقوق القانونية، وعن القلق إزاء القيود المفروضة على مخاطبة الجمهور. وقد أخذت البعثة علما بقلقهم أيضا لأن المساحة المعطاة لحقوق الإنسان والمساواة الجنسانية، التي توفرت في أعقاب الإطاحة بطالبان عام ٢٠٠١ن بدأت تتبدد مؤخرا.

وشاركت البعثة في الدورة الثالثة لمجلس التنسيق والرصد المشترك. وكان هذا المجلس قد أظهر قدرة على رصد مدى التقدم ومعالجة العقبات المعيقة لتطبيق معايير

الاتفاق. ومع الإشادة بجهود ذلك المجلس، فإن الجهود التنسيقية التي تقودها الحكومة تحتاج إلى التعزيز والإدماج في استراتيجية التنمية الوطنية بمجملها.

والبطالة الواسعة الانتشار، وخاصة بين الشباب، أحد العوامل المركزية التي تُسهم في عدم استقرار البلد. فاجتذاب مستثمري القطاع الخاص أمر هام، لكن فقدان الأمن يردع تلك الاستثمارات التي توفر فرصة عمل.

وانعدام الأمن، والجفاف المستمر، والفيضانات والعمليات القتالية تضافرت جميعا على تهجير مجموعات أكبر من السكان داخل أفغانستان هذا العام، مما أوجد مواطن ضعف واحتياجات إنسانية جديدة. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى جهود متزايدة لضمان إيصال المساعدة إلى السكان المقيمين في مناطق نائية من أفغانستان.

وأود أن أشير بإيجاز إلى مسالة الجهود المبذولة لمكافحة المخدرات. فالاقتصاد القائم على تزايد المخدرات في أفغانستان اعتبرته الأكثرية الساحقة من محاوري البعثة تهديدا رئيسيا للاستقرار. لقد وصف بأنه سرطان يمكن أن يتمدد ليقتل المجتمع الأفغاني على المدى البعيد. وقد أبلغت البعثة بأن زراعة خشخاش الأفيون شكلت ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أفغانستان. وتم التأكيد على أهمية التدابير الأكثر تشددا، وأهمية التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة الاتجار بالمخدرات.

وفيما يتصل بالتعاون الإقليمي لمعالجة المشاكل العديدة، من الواضح أن هذا التعاون ذو أهمية قصوى في مواجهة تحديات أفغانستان، لأن للمسائل الأمنية أبعادا إقليمية وأخرى داخلية. وأكد محاورون عديدون أنه يجب معالجة وجود ملاذات في باكستان لجماعات المتمردين بإنفاذ القانون وبوسائل أخرى. وقد أحاط الجانب الأفغاني البعثة علما بالأثر السلبي الذي يمكن أن يتأتى على أمن الحدود نتيجة صفقة السلام الأخيرة في وزيرستان الشمالية، في باكستان.

والجانب الباكستاني من جهته، في معرض الإشارة إلى العبء الذي يتحمله باستقبال عدد ضخم من اللاجئين، أكد أن أفغانستان المستقرة ضرورة أساسية لأمن باكستان. وقال إن باكستان تبذل قصارى جهدها لتحسين الأمن في منطقة الحدود، وإنها تكبدت خسائر بشرية في تلك العمليات، وهي تعترف بصعوبة السيطرة الفعالة على امتداد الحدود الطويلة، التي تضم نقاط عبور كثيرة. وقد أشير إلى أن التعاون بين باكستان وأفغانستان والقوات الدولية يجري على مستويات مختلفة، بما فيها من خلال اللجنة الثلاثية، وقائد القوة الدولية للمساعدة الأمنية في كابول، من جهته، أبلغ البعثة بأنه يُقدر التعاون الناشئ مع اللجنة الثلاثية. وفيما يتصل بصفقة السلام في وزيرستان الشمالية، أشار الجانب الباكستاني إلى أن التأكيد على أن صفقة السلام قد أدت إلى زيادة الحوادث مجاف للحقائق. وشجعت البعثة باكستان على رصد اتفاق وزيرستان الشمالية بغية ضمان أن يكون أثره أو أثر أي اتفاق مستقبلي آخر عبر الحدود إيجابيا على الأمن والاستقرار.

وشعرت البعثة بالتشجيع إزاء جهود القادة الأفغانيين والباكستانيين لتعزيز التعاون والثقة المتبادلين، بما في ذلك من خلال الاتصال بين المواطنين. وقد أحيطت البعثة علما بخطط لعقد مجالس أعيان معنية بالأمن عبر الحدود.

وأخيرا، أثنى المحاورون الأفغان بشدة على عمل بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان. وبالمثل، رحب المانحون بوجودها الموسع، ووصفوها بأنها كسب كبير. وعلمت البعثة بالأصوات التي تدعوها إلى القيام بدور تنسيقي أكبر بينها وبين الأطراف العسكرية.

أنتقل الآن إلى تناول الاستنتاجات الأساسية للبعثة بإيجاز.

أولا، إن انتشار نشاط المتمردين والإرهابيين من طالبان، والقاعدة وجماعات متطرفة أخرى، مقرونا بفساد الإدارة وفشلها، أمور تُشكل مجتمعة تهديدا خطيرا لبناء الأمة. وللتغلب على هذه التحديات، استحدثت الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي استراتيجية سلمية، تشمل، بصورة خاصة، اتفاق أفغانستان. وسيحتاج المجلس إلى ضمان بقاء هذه الاستراتيجية المشتركة ثابتة ودائمة.

إن اتفاق أفغانستان هو الإطار الأفضل للتعاون بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي، وينبغي دفعه قدما نحو العمل الجاد بتوجيه عام من مجلس التنسيق والرصد المشترك. وينبغي للحكومة الأفغانية تحويل ملكيتها إلى مزيد من العمل، بهدف تطبيق المعايير الواردة في الاتفاق. وينبغي للمجتمع الدولي، بدوره، تقديم دعم إضافي على أساس متواصل، لتحقيق مكاسب سريعة وتقدم مستدام معا.

ثانيا، وفيما يتصل بالقوات العسكرية الدولية، فإن منظمة حلف شمال الأطلسي وبلدانا أخرى مدعوة إلى الإبقاء على التزامها وزيادته تجاه القوة الدولية للمساعدة الأمنية بغية تمكينها من مواجهة تحدي الحالة الأمنية الراهنة في أفغانستان. ومن المهم إنشاء جيش وطني أفغاني قوي ومستدام، وقوة شرطة وطنية موثوقة وفعالة. وفيما يتصل بإنشاء قوة الشرطة، ينبغي للمانحين والحكومة الأفغانية أن يضاعفوا جهودهم الجماعية. كما ينبغي للمجتمع الدولي بدوره أن ينشط دعمه لجهود الحكومة الأفغانية لحل الجماعات المسلحة غير القانونية.

وعلى صعيد سيادة القانون والحكم الرشيد، ينبغي للحكومة الأفغانية، بدعم من شركائها الدوليين، أن ترسخ سيادة القانون والحكم الرشيد في جميع أنحاء البلد، كمسألة ذات أولوية عليا. ويجب اتخاذ خطوات فورية لتعزيز مؤسسات القطاع القضائي وحكومات المقاطعات، بما في ذلك من خلال استبدال المسؤولين الفاسدين وسماسرة السلطة المحليين.

وينبغي للحكومة والمجتمع الدولي أن يعززا تركيزهما على حقوق الإنسان وحماية المدنيين. والحكومة مدعوة أيضا إلى تعزيز التزامها بحقوق الإنسان والمصالحة وزيادة دعمها للجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان وتنفيذ خطة عمل السلام والعدل والمصالحة، كما هو مطلوب في الاتفاق. وينبغي للحكومات والمتبرعين تمكين النساء كأولوية شاملة حقيقية.

أما بالنسبة إلى التنسيق وتقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية، فينبغي أن يقوم بتقديم هذه المساعدة الإنسانية، حيثما أمكن، مدنيون مؤهلون وذوو خبرة، وينبغي تعزيز قدرة المدنيين على تنسيق المساعدات الإنسانية في عام ٢٠٠٧. وفي الوقت نفسه، ونظرا للظروف السائدة في أفغانستان، فلا بد من تقديم المساعدات على أيدي أفضل الأطراف المؤهلة للقيام بذلك. وينبغي التركيز على التوسع في التنمية لتشمل المقاطعات، وتعزيز المساءلة على مستوي المجتمع المحلي، وتحقيق نتائج ملموسة وواضحة. وينبغي زيادة تحسين المجلس المشترك للتنسيق والرصد وتركيزه على الإنجاز.

وفي مجال مكافحة المخدرات، ينبغي للحكومة والمجتمع الدولي أن يقوما بالمزيد من تعزيز جهودهما للتصدي لهذه الآفة وذلك بالمساعدة في تنويع وسائل الحصول على الرزق، بحيث تتمكن المجتمعات الريفية من الابتعاد عن زراعة الأفيون غير القانونية والبحث عن فرص اقتصادية مشروعة. وينبغي للحكومة وبدعم من المجتمع الدولي أن تكثف

أنشطتها بهدف اعتقال ومحاكمة تجار المخدرات الرئيسيين بغض النظر عن مناصبهم أو مراكزهم.

أمّا بالنسبة للتعاون الإقليمي، فإن تعزيز الثقة والتعاون بين أفغانستان وجيرانها والشركاء الإقليميين أمر هام للسلام والأمن والتنمية في المنطقة. وترحب البعثة بجهود حكومتي أفغانستان وباكستان في محاربة الإرهاب وتعزيز أمن الحدود، وتحث كلتا الحكومتين على تعزيز الحوار والتعاون. وتتطلع البعثة إلى نتائج الخطط التي وضعها البلدان من أجل عقد مجالس الممثلين عن البلدين عبر الحدود لتحسين الأمن والاستقرار، على أساس التفاهم الأفضل والثقة المتبادلة.

وينبغي مواصلة تحديث القائمة التي وضعت عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩)، حسب الضرورة وعلى أساس أحدث المعلومات وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة القيام بدور رئيسي ومحايد في تعزيز السلم والاستقرار في أفغانستان. ويشعر الأمين العام بالتشجيع إزاء بحث تدابير ترمي إلى تعزيز دور البعثة التنسيقي، على مستوى العاصمة والبلد ككل، ورفع توصيات بذلك في تقريره القادم.

وفي الختام، تعترف البعثة بالظروف الصعبة والمحبطة للغاية التي تعمل في ظلها بعثة الأمم المتحدة وبقية أسرة الأمم المتحدة في أفغانستان. واعترافا بتفاني البعثة والتزامها، يخلص تقرير اللجنة إلى توجيه نداء إلى الدول الأعضاء لتوفير كل الدعم اللازم بغية تمكين الأمم المتحدة من إنجاز ولايتها في هذه البيئة المليئة بالتحديات.

وأود اختتام ملاحظاتي نيابة عن بعثة المجلس بالإعراب عن تقديرها العميق لحكومتي أفغانستان وباكستان، وقائد القوة الدولية للمساعدة الأمنية والبلدان المساهمة فيها، وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان وفريق البعثة القطري، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في البلد، وجميع المحاورين الآخرين على دعمهم وتعاونهم، وعلى الفرص التي أتيحت للبعثة خلال الزيارة التي قامت بها.

السيد فابورغ – أندرسن (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أتقدم بالشكر إلى السفير أوشيما على قيادته الممتازة لبعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان في الشهر الماضي، وعلى تقريره الذي رفعه إلى المجلس. إن الدانمرك تؤيد التقرير وما ورد فيه من توصيات تأييدا كاملا. لكنني أود أن أبدي بعض التعليقات والملاحظات بصفتي الوطنية.

إن التحديات والعقبات الخطيرة التي تواجه أفغانستان والتي ذكرها التقرير بالتفصيل ينبغي ألا يقلل من شأنها. ونعتقد أن العملية الشاملة التي بدأت باتفاق بون والتي تستمر الآن في إطار اتفاق أفغانستان هي في مسارها الصحيح إلى حد كبير وأن الاستراتيجيات الصحيحة أيضا في مكانها. لكن مواصلة الالتزام القوي والطويل الأمد من أجل تنفيذ هذا الاتفاق – من كلا الطرفين، أي الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي – يبقى ضرورة أساسية للغاية.

لقد تم إحراز تقدم كبير، بما في ذلك إنشاء المؤسسات السياسية التمثيلية، وتعزيز قدرة القطاع الأمني، وتحسن في مجال حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق النساء وحرية وسائط الإعلام. ولكن رغم هذا التقدم، ما زالت أفغانستان تواجه عددا من المشاكل المستعصية.

إن الخطر الأمني المتواصل الذي تشكله المجموعات المسلحة مثل طالبان في أجزاء كبيرة من البلد، وسيطرة أمراء المخدرات والعناصر الإجرامية الأخرى، وضعف تواجد الحكومة المركزية وتقديم الخدمات خارج كابول، واستمرار المستويات العالية من الفساد والإفلات من العقاب بين كبار

المسؤولين في القطاع العام، أمور أدت إلى تقويض ثقة الشعب الأفغاني بحكومته وأثارت حلقة مفرغة حيث يغذي عدم وجود التنمية و فرص العمالة المنتجة حالة عدم الأمن والعكس بالعكس.

والسبيل الوحيد لكسر هذه الحلقة هو استمرار ما تقوم به حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان وإلى السعي لتحسين القدرات المؤسسية للحكومة كي تتمكن من تقديم الخدمات في جميع أنحاء أفغانستان، بما في ذلك دعم الهياكل الأساسية الزراعية والريفية وذلك بتوفير البدائل القابلة للاستمرار لزراعة الأفيون، وتعزيز المساءلة وتطبيق سيادة القانون من خلال تقديم المسؤولين الفاسدين إلى العدالة وزيادة تعزيز احترام حقوق الإنسان، ومنها حقوق النساء، وهي الحقوق التي تتعرض لمزيد من التهجم عليها؛ وبناء قدرة الجيش الأفغاني وقوة الشرطة، وضمان كامل التنسيق والتعاون بين المؤسسات الأمنية الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد بصورة خاصة على ضرورة تحسين تنسيق المساعدات كي نجني المزيد من الموارد المحدودة المتوفرة. ونعتقد أنه ينبغي تعزيز الدور التنسيقي الذي تقوم به البعثة. ومن الأهمية بمكان أن نضمن المساءلة الكاملة عن المساعدات المتزايدة المقدمة من خلال فرق إعادة البناء في المقاطعات، وأن تكون منسجمة مع الأولويات الإنمائية المنصوص عليها في اتفاق أفغانستان.

وهناك مجال رئيسي آخر بحاجة إلى عمل فوري وهو تنفيذ الحكومة لخطة العمل الخاصة بالعدالة الانتقالية. وحقيقة أن أمراء الحرب السابقين وغيرهم ممن اقترفوا انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان ما زالوا يعملون في المكاتب الحكومية، إنما ترسخ بشكل واضح ثقافة الإفلات من العقاب وتقوض ثقة الشعب بسيادة القانون.

وأخيرا، نود أن نشدد على أهمية التعاون الإقليمي، بما في ذلك التعاون بين أفغانستان وباكستان، وعلى تحسين الأمن في منطقة الحدود. ولا يمكن وقف العصيان الحالي في أفغانستان طالما توجد معاقل للثوار على امتداد حدود البلد. ولذلك، فنحن نرحب بعزم باكستان، الذي أعلنت عنه خلال زيارة البعثة لإسلام آباد، على التصدي لحركة طالبان والإرهاب وتعزيز الأمن على الحدود. ونرحب بحقيقة أن الاستعدادات لعقد اجتماعات المسؤولين عبر الحدود، وهي جزء من الاستراتيجية للتصدي لذلك الخطر، يجري الآن مناقشتها على أعلى المستويات.

إن أفغانستان قد قطعت شوطا طويلا في السنوات الخمس الماضية. وبفضل الجهود المتواصلة للتغلب على التحديات الراهنة، نأمل أن يستطيع شعب أفغانستان بعد خمس سنوات أخرى من التمتع بمزيد من الاستقرار والرفاه والديمقراطية.

وفي الختام، أود أن أشيد بالممثل الخاص للامين العام ، توماس كوينغز، وبجميع العاملين في البعثة على العمل الرائع الذي يقومون به في أفغانستان، والذي أحيانا يعرضهم لأخطار شخصية جسيمة.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكر السفير أوشيما على قيادته الرائعة للبعثة إلى أفغانستان، وفي الواقع على جهود البعثة اليابانية هنا في قيادة العمل بشأن هذه المسألة في المجلس.

ويمثل تقرير البعثة تقييما شاملا للحالة في أفغانستان، وكانت إحاطة السفير أوشيما الإعلامية اليوم مماثلة في شمولها وإثارتها للتفكير. وأتقدم بالشكر أيضا للممثل الخاص كونيغز ولبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على ما يؤديانه من عمل طيب يوما بعد يوم في أفغانستان.

وأعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به سفير فنلندا في وقت لاحق باسم الاتحاد الأوروبي.

وتعرب المملكة المتحدة عن التزامها بمساعدة أفغانستان على المدى الطويل. وقد شدد توني بلير في كابول منذ مدة قصيرة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر على أهمية أن يحقق المجتمع الدولي الأمن والاستقرار في أفغانستان. والمملكة المتحدة من المساهمين الكبار في العملية الدولية في أفغانستان، سواء من خلال منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) أو الاتحاد الأوروبي، أو في برنامجنا الثنائي. وقد تولينا قيادة العملية العسكرية للقوة الدولية للمساعدة الأمنية طوال هذه السنة الحافلة بالتحديات. كما أننا نترأس، كآخرين حول هذه الطاولة، أحد الأفرقة الإقليمية لإعادة البناء. وهناك فريق في هيلماند.

ويمثل الأمن مشكلة، ولا سيما في الجنوب. وقد ألحقنا الهزيمة بالهجوم المباشر الذي شنته طالبان على القوة الدولية هذا الصيف، ولكننا نستطيع أن نتوقع استمرار الاضطرابات من جانب العناصر المناوئة للحكومة. ولا نرى أن أيا من الطالبان أو الجماعات المسلحة غير القانونية يشكل في الوقت الحالي خطرا يصدّق على استقرار أفغانستان بصفة عامة، ولكن بإمكانهم إلحاق الضرر الخطير بالأعمال التي يُضطلع بها لتحسين نوعية الحياة للشعب الأفغاني. ويتمثل دورنا في دعم الرئيس قرضاي فيما تبذله حكومته من جهود لإحلال الأمن والاستقرار في جميع أنحاء البلاد وتحسين احتمالات التنمية. ومن ثم فنحن نرحب باستمرار الالتزام إزاء أمن أفغانستان الذي ظهر في مؤتمر قمة حلف شمال الأطلسي في ريغا، ولكن ما زالت توجد بعض فجوات في القدرات، كما أشار السفير أوشيما اليوم. ولكن الحلفاء يعملون على كفالة سد هذه الفجوات. ومن المهم بنفس الدرجة أن نواصل تطوير قوات الأمن الأفغانية، أي القدرة المحلية، بما فيها الشرطة الوطنية الأفغانية.

ويلزم أن نعجّل بالعمل على إقرار سيادة القانون. وكما أشار السفير أوشيما في وقت سابق، يمثل بناء القدرات هنا تحديا حرجا. ومن شأن العجز عن توطيد المكاسب التي تحققت في هذا المجال أن يقوض الدعم الشعبي لبرنامج الإصلاح الأوسع نطاقا. ويجب أن نستعين بالصندوق الاستئماني للقانون والنظام في أفغانستان لدعم مرتبات الشرطة وغير ذلك من بناء القدرات المرتبطة بإقرار سيادة القانون.

ولا تزال المخدرات في رأينا تمثل أخطر تهديد للأمن والتنمية والإدارة الفعالة في أفغانستان على المدى الطويل. ويبدو لنا أن استراتيجية الحكومة الأفغانية الوطنية لمكافحة المخدرات هي النهج الصحيح، بما حددته من أولويات أربع، هي استهداف المتجرين وتعزيز سبل كسب العيش وخفض الطلب واستحداث مؤسسات فعالة. ومعنى هذا أنه يلزمنا مزيد من المساعدات المستمرة، بما فيها مساعدة الصندوق الاستئماني لمكافحة المخدرات، وينبغي أن نزود شرطة مكافحة المخدرات الأفغانية بالمرشدين الدوليين. وهذا الأمر من الأهمية بمكان إذا أردنا أن نكفل عدم تقويض التقدم المحرز حتى الآن.

ومن المهم بصفة عامة أن ننظر جميعا إلى ما يمكننا عمله زيادة على ذلك لدعم الأهداف الدولية في أفغانستان. وبعثة الاتحاد الأوروبي لتقصي الحقائق موجودة في أفغانستان الآن، وهي تنظر في الكيفية التي يمكن بها أن يواصل الاتحاد الأوروبي المساعدة في تطوير أعمال الشرطة وما يرتبط بها من المسائل المتصلة بسيادة القانون، بما فيها مكافحة المخدرات. ونرجو أن يؤدي هذا إلى توجيه الاتحاد الأوروبي بعض موارد جديدة في العام الجديد.

ووضع المرأة في أفغانستان مجال شهدنا فيه تقدما هاما منذ ٢٠٠١، بدءا من حالة لا بد أن نقول إنها شائنة،

ولكن بعض التقدم قد أحرز، وليس أقله في مستوى التمثيل بالجمعية الوطنية وفي زيادة إمكانيات التعليم. وما زالت توجد بالطبع مشاكل من السنوات التي لم يُسمح فيها للبنات بأي تعليم. ولذلك من الواضح أن هناك الكثير مما يتعين عمله لتوطيد دعائم التعليم للمارين من خلاله ولمن حرموا منه في الماضي. وهكذا فإننا نحث الحكومة بقوة على إعادة النظر في أي مقترحات لإلغاء وزارة شؤون المرأة. وفي رأينا أن هذه الوزارة تؤدي دورا أصيلا في كفالة المشاركة الكاملة للمرأة في جميع جوانب ترسيخ دعائم السلام وبناء السلام في أفغانستان.

ولا نملك أن نفقد الزخم. ومن الأهمية بمكان أن يمنح المجلس المشترك للتنسيق والرصد للاتفاق الخاص بأفغانستان التوجيه والحافز للبرامج المحددة في الاتفاق، بما في ذلك بناء القدرة المؤسسية ومكافحة المخدرات. ومن ثم فإن من دواعي سرورنا أن نلاحظ أن تقرير المجلس ينوه بتطور قدرة المجلس المشترك للتنسيق والرصد. وأحسنت البعثة صنعا بالمشاركة في واحد من اجتماعاته في كابول.

وأخيرا، أود أن أبرز التأييد البريطاني لدعوة التقرير إلى تعزيز التعاون الإقليمي. ولهذا أهمية حيوية بصفة خاصة لمساهمة الحكومتين الأفغانية والباكستانية، اللتين يجب أن تعملا معا على مكافحة خطر طالبان المشترك. وهكذا فإننا نجد الخطط لعقد جمعيات لويا جيرغا لممثلي البلدين عبر الحدود جديرة بالترحيب بشكل خاص.

السيد فوتو برنالس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود قبل كل شيء أن أعرب عن امتنان وفد بيرو للعمل الذي قامت به بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان، برئاسة سفير اليابان السيد كيترو أوشيما، وأود أن أشكره على التقرير الذي قدمه لنا صباح اليوم.

ونرى أن العمل الذي قامت به البعثة، وهو مركز هنا في التقرير الذي قدمه لنا، مفيد لفهم الحالة على أرض الواقع. وبهذه الطريقة، يوجد لدى مجلس الأمن أنباء عن العملية في أفغانستان، وذلك أمر ضروري لدعم الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان وشعبها لبناء دولة ديمقراطية لها مقومات البقاء، دولة كاملة الاندماج في المنطقة وفي النظام الدولي.

ويعترف التقرير عن بعثة مجلس الأمن ببعض المنجزات المشجعة في الهياكل الأساسية، وفي التقدم الاقتصادي والتجاري، وفي الخدمات الاجتماعية الأساسية. غير أنه يؤكد أيضا أن الحالة هشة بصفة أساسية في أفغانستان بينما يوشك العام الحالي على الانتهاء. وبالرغم من التفاؤل الذي تولد عن اعتماد الاتفاق في كانون الثاني/يناير الماضي، يقدم الواقع صورة لنظام سياسي واجتماعي يواجه تهديدات خطيرة تعرض للخطر ما تم تحقيقه حتى الآن.

وما برحت السلطات الأفغانية تبذل الجهود لإيجاد مخرج من هذه الأزمة. بيد أن هذه الجهود، كما جاء في التقرير، غير كافية حتى الآن لتوطيد سيادة القانون أو لإقامة حكم راسخ يتمتع باحتمالات عملية لاقتصاد مستدام. وثمة مشاكل كثيرة تواجه أفغانستان وتعرض للخطر قدرتها على البقاء كدولة ناشئة وكدولة مندمجة على نحو بناء في المنطقة.

ولا يحدث الانتقال العسير في هذا البلد حالة متأزمة داخل إقليمه فحسب، بل يثير خطر زعزعة الاستقرار على الصعيد الإقليمي. فازدياد حدة تمرد المتطرفين بقيادة الطالبان، وزيادة القلاقل في الجزأين الجنوبي والشرقي من أفغانستان يعرضان للخطر المؤسسات الجديدة في هذا البلد. ويوفر الاتجار بالمخدرات والفساد والجريمة بوجه عام أرضا خصبة لأنشطة الجماعات المسلحة غير القانونية. ولن أعيد الأرقام

التي نجدها في تقرير البعثة وفي تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفي غيرهما من الدراسات الدولية التي نعلمها جميعا.

ويتعارض هذا مع أربع سنوات من الجهود المبذولة في الأمم المتحدة وفي المجتمع الدولي لجلب الاستقرار إلى ذلك البلد. ويكفي الإشارة إلى أن من دواعي القلق الشديد أن نرى زراعة الخشخاش بمثل ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفغانستان. ولا يمكن لدولة أن تكون في وضع يسمح بالأداء على نحو مستقر حين يتعين عليها مواجهة تحد بهذه الضخامة.

وكما رأينا في مناطق أخرى من العالم، تمثل الجريمة والفساد والاتجار بالمخدرات أنشطة يلازم بعضها بعضا. وعندما نفشل في وضع حد لها في الوقت المناسب بسياسات متسقة، تؤثر تأثيرا خطيرا على الأمن وتطوير المؤسسات الديمقراطية والإعمار الاقتصادي وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

ولا بد من تدابير لتحسين الأمن المدني، لكنها لا تشكل شروطا كافية لذلك. ومن الأمور البالغة الأهمية لذلك البلد إيجاد أنماط بديلة من النشاط الاقتصادي القانوني، إن أريد أن تتوفر له مقومات البقاء كدولة. وتدل المؤشرات الاجتماعية على ارتفاع معدلات الأمية وانخفاض معدلات التنمية البشرية، مما يولّد تخلفا بنيويا يعيق الإعمار في ذلك البلد. وفي هذا السياق، أؤكد أهمية تحسين تدريب الموارد البشرية في أفغانستان.

إن المساعدة الإنمائية ذات أهمية بالغة لا ريب فيها. ويشير تقرير البعثة في البند ٤١ إلى هذا الوجه، بالتوصية بأن ينص التركيز على تنمية المقاطعات والعمل ببرامج تولد فرص العمالة، نظرا لأن انعدام فرص العمل يسهم بصورة ملموسة في تجنيد المتمردين ويزيد من حدة الفقر والأحوال التي ما فتئت تُذكي الاتجار بالمخدرات والفساد.

وأخيرا، نضم صوتنا إلى صوت الذين يدعون المجتمع الدولي إلى تسريع وتيرة جهوده لوضع تدابير تؤدي إلى تحقيق الاستقرار في أفغانستان وتحسين الأحوال الأمنية فيها وتحديد الإطار المؤسسي وتعزيزه وإرساء أسس نمو اقتصادي مستدام، يقوم على أساس أنشطة إنتاجية تتوفر لها أسباب البقاء.

السيدة ساندرز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): تعبّر الولايات المتحدة عن تقديرها للسفير أوشيما وللبعثة اليابانية وللأمانة العامة على هذا التقرير الشامل وعلى كل ما قاموا به من عمل للتخطيط لهذه البعثة القيمة والاضطلاع بها.

ونرحب بجهود حكومة أفغانستان، وكذلك بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، لما قاما به من عمل شاق وصعب. ويسرنا أن يؤيد المجتمع الدولي بقوة أفغانستان وانتقالها الديمقراطي. وتثني الولايات المتحدة على العمل الفذ الذي اضطلع به أعضاء القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان وحلف شمال الأطلسي (الناتو). فبالرغم من التحديات الكثيرة، حسّنت إسهاماتهما الأمن والديمقراطية والحكم في أفغانستان؛ ودفعت عجلة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية؛ كما كانت عونا لجهود مكافحة المخدرات وتحقيق الاستقرار الإقليمي.

أثبتت الرحلة الأخيرة لمجلس الأمن بوضوح أن دعم المجتمع الدولي لن يتناقص. ونتطلع إلى العمل مع حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي للمساعدة على إحلال الأمن والاستقرار في أفغانستان بأمور، منها مواصلة تنفيذ اتفاق أفغانستان. ونؤكد التزامنا بالعمل مع حكومة أفغانستان

وأعضاء القوة الدولية للمساعدة الأمنية والناتو، في سبيل الأمن والديمقراطية والازدهار في أفغانستان.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني ببعثة مجلس الأمن الناجحة إلى أفغانستان. ويتضمن التقرير المعروض علينا كثيرا من الأفكار والتوصيات الهامة. ونعتقد أنه سيكون جزيل الفائدة للمجلس عندما يتناول مسألة أفغانستان في مرحلتها المقبلة.

أشكر السفير أوشيما والوفد الياباني على مبادرتهم وجهودهم النشِطة لجعل البعثة ممكنة التحقيق وناجحة.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأبرز ثلاثة نقاط.

أولا، لا يزال الأمن والاستقرار في صدارة أولويات أفغانستان، وينبغي معالجتهما بتعزيز الجهود. وتؤيد الصين جهود حكومة أفغانستان الرامية إلى مكافحة أنشطة الإرهابيين والمتطرفين وإلى صورة الأمن والاستقرار في البلد. وعلى المجتمع الدولي أن يوفر مزيدا من الموارد لمساعدة أفغانستان على تعزيز قوات جيشها وشرطتها لكي تتمكن من أن تضطلع، بصورة مستقلة وبأقرب فرصة ممكنة، بمسؤولية صون الأمن الوطني والاستقرار الاجتماعي.

وثانيا، لا بد من تسريع الإعمار الاقتصادي والاجتماعي في أفغانستان حتى يتمكن جميع الأفغان من التمتع بالتنمية والكرامة. وعلى المجتمع الدولي أن يبذل مزيدا من الجهود لمساعدة الحكومة الأفغانية بفعالية على تنفيذ اتفاق أفغانستان واستراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية المؤقتة، وذلك لمساعدة الحكومة على إحراز تقدم ملموس في مجالات الاقتصاد والبنية التحتية والتعليم وحقوق الإنسان والقانون والنظام.

إن النمو الواسع في زراعة الخشخاش والاتجار غير المشروع به يشكلان تحديا هو مسألة حياة أو موت لعملية بناء السلام في أفغانستان. ونحث أفغانستان على أن تجدّ في سعيها إلى مواجهة خطر المخدرات ونرجو أن تتمكن من التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وجيرانها في سبيل ذلك.

وثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل بلا كلل تقديم الدعم لشعب أفغانستان وحكومتها بغية دفع ذلك البلد نحو النجاح. إنها مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي. ونؤيد تعزيز وتوسيع دور الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، في جهود بناء السلام في ذلك البلد. وندعو المجتمع الدولي إلى أن يواصل دعمه ومساعدته المتعددي الأوجه لأفغانستان وإلى بذل قصارى الجهد لتنفيذ مشاريع عملية ومفيدة لشعب أفغانستان.

والصين، بوصفها بلدا مجاورا صديقا لأفغانستان، تقدم، على مألوف عادتها، إسهاما بناء لمساعدة أفغانستان على إحلال السلام والاستقرار وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى صون السلم والاستقرار على الصعيد الإقليمي.

السيد شرباك (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يشكر الوفد الروسي الممثل الدائم لليابان، السفير أوشيما، على تنظيمه بعثة مجلس الأمن الزائرة لأفغانستان وعلى تقديم تقريره الشامل عن نتائجها. ستفيد النتائج التي ترد في تلك الوثيقة كأساس مناسب لجهود المجلس الإضافية لحل الحالة في أفغانستان.

سأتناول بإيجاز أهم النقاط المتعلقة بأولويات عملنا في هذا المجال مستقبلا.

يساورنا قلق شديد من الاتجاهات السلبية البارزة إلى الوجود في حالة ذلك البلد. وتواجه أفغانستان عددا كبيرا من التحديات والمخاطر. وفي التصدي للمخاطر التي يشكلها المتطرفون بعنادهم، يتسم الصراع ضدهم والتنفيذ الصارم لنظام جزاءات المجلس المفروضة على أعضاء مجموعة طالبان

وتنظيم القاعدة بأهمية خاصة. وهذه الحالة المعقدة عامة تزداد الآن حدهّا بفعل تعاظم خطر المخدرات الدائم وتأثيره السلبي في مكافحة الإرهاب وفي إصلاح إدارة الدولة. إن العلاقة بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات وأنشطة طالبان الإرهابية تتزايد.

يجب علينا، والحالة هذه، اتخاذ طائفة من التدابير لمواجهة الاتجار بالمخدرات في أفغانستان، بما في ذلك إقامة مناطق أمنية عازلة وتعزيز القائم منها في سياق التعاون الدولي والإقليمي. ويجب أيضا أن ننفذ مجموعة كاملة من التدابير في قطاع الأمن، وتعزيز صفوف الجيش والشرطة الوطنيين وفعاليتهما، ونزع سلاح المجموعات المسلحة والتصدي للفساد وللمتاجرة بالمخدرات وتعزيز التعاون الإقليمي.

إن الوفد الروسي على ثقة بأنه لا يمكن التوصل إلى تسوية ثابتة في أفغانستان إلا على أساس الترتيبات المتفق عليها سابقا، بما يشمل قرارات مؤتمر برلين المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وينطوي ذلك على ضمان مشاركة ممثلي كل المجموعات السياسية والعرقية والدينية في المجتمع الأفغاني في المؤسسات الإدارية للحكومة الأفغانية، ويتطلب مساعدة جيران أفغانستان الذين يمكنهم ممارسة تأثير إيجابي على الوضع وفي إعادة بناء البلد. ونرى أن مشاركة دولية أكثر فعالية وجماعية في تسوية الأوضاع في أفغانستان ستضمن التنفيذ الناجع لبرنامج الإنعاش الذي نص عليه اتفاق لندن. ونعتقد بأن الأمم المتحدة ستستمر في أداء دور رئيسي في تسوية الأوضاع في أفغانستان وسيتم الرصد الدقيق والتنسيق لتنفيذ الاتفاق الخاص بأفغانستان بإشراف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وروسيا ما فتئت تقدم المساعدة لأفغانستان على أساس ثنائي. ونرى أن دعمنا، بوصفه جزءا من الجهد الدولي، سيساعد على تحول أفغانستان إلى دولة مستقلة ومزدهرة وخالية من الطالبان والإرهاب والمخدرات. ونحن على استعداد لتنسيق جهودنا سعيا إلى تحقيق هذه الأهداف بالتعاون مع الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود، أولا، أن أنضم لمن وجهوا الشكر إلى السفير أوشيما على الإحاطة الإعلامية التي قدمها للمجلس صباح هذا اليوم عن الاستنتاجات التي خلصت إليها بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان. ويؤيد وفد بلدي تقييمه للحالة وكذلك التوصيات التي قدمها بالكامل. ونود أن نهنئه على طريقة الإعداد للبعثة وقيادهّا. كما يؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق ممثل فنلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أضيف بعض الملاحظات بشأن ما نرى أنه ينبغي أن تسترشد به إجراءات المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، في المستقبل. وخشية احتمال فك المجتمع الدولي لارتباطه بهذه المسألة من الأمور الأساسية أن يعاد التأكيد على الالتزام طويل الأجل إزاء أفغانستان. وقد أسهمت بعثة مجلس الأمن في إعطاء ذلك التأكيد.

وتواجه أفغانستان أوضاعا صعبة، حتى وإن بدا أن الوضع الأمني يتجه نحو الاستقرار مع قرب حلول فصل الشتاء. ولا بد من الإقرار بإسهام القوة الدولية لتقديم المساعدة الأمنية – فيما تحقق من تحسن. وقد عززت عملية ميدوسا مصداقيتها – ويجب أن نستمر في تقديم دعمنا الكامل لها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نعزز جهودنا لتوفير التدريب والمعدات لقوات الأمن الأفغانية. وتلتزم فرنسا بهذه الجهود التزاما قويا من خلال وجودها العسكري في أفغانستان.

والمشاكل الصعبة العديدة التي تواجهها أفغانستان لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية وحدها. ويجب أن تكون إجراءاتنا جزءا من استراتيجية شاملة لتعزيز مسؤولية السلطات الأفغانية والبلدان المجاورة وتحسين ظروف المعيشة اليومية للسكان. وبالتالي، من الأهمية بمكان أن تستمر جهود السلطات الأفغانية والمجتمع الدولي. وينطبق هذا على السلطات الأفغانية بالدرجة الأولى. ويجب أن تسعى لتحقيق الأهداف الواردة في اتفاق أفغانستان، في الإطار الزمني المحدد، من خلال إيلاء أولوية خاصة للمسائل التالية: تحسين الإدارة، والمكافحة الصارمة ضد الفساد وتفكيك المجموعات المسلحة غير القانونية - وهذا شرط أساسي للاستقرار طويل المدى - وأخيرا، تعزيز مكافحة الاتجار في المخدرات في إطار الاستراتيجية الوطنية التي اعتمدتها حكومة أفغانستان. ويجب مواصلة الجهود المبذولة بشأن حماية حقوق الإنسان.

وفي الوقت ذاته، يجب أن يواصل المجتمع الدولي الجهود التي يبذلها. والأمم المتحدة، من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، لها دور أساسي ونزيه، وهو تنسيق اتفاق أفغانستان وتنفيذه، فهي الوحيدة التي تتمتع بالمشروعية والخبرة اللازمتين لتولي دور المنسق في جهود إعادة البناء، ولحشد الدعم لتقوية دولة أفغانستان. ولذا، يجب أن نوفر للبعثة الوسائل الكفيلة بإنجاز مهمتها كاملة.

ويؤكد وفد بلدي من جديد على رغبته في أن يمتد وجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ليشمل مقاطعات إضافية، رهنا بالظروف الأمنية. كما نغتنم هذه الفرصة لكي نشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة، ولا سيما الممثل الخاص للأمين العام، السيد توم كونيغز.

وأخيرا، فإن البلدان المجاورة لأفغانستان لها دورها الحاسم الذي ينبغي أن تؤديه. ويجب أن تعمل باكستان وأفغانستان جنبا إلى جنب من أجل إحكام السيطرة الكاملة على الحدود بين البلدين. ويمثل عمل اللجنة الثلاثية، بالإضافة إلى مشروع مجالس الأعيان المعنية بالأمن عبر الحدود تطورين هامين. ويجب أن تكون هذه الجهود جزءا من منظور شامل لتعزيز التعاون الإقليمي. ولذا، ينبغي لنا أن نواصل بذل جهودنا للتعامل مع الصعوبات الحالية ولكي لا نعرض للخطر التقدم الهام الذي تحقق منذ عملية بون. وستؤدي فرنسا دورها كاملا في إطار ذلك الجهد.

الرئيس: استمعنا للتو إلى آخر المتكلمين من أعضاء المجلس. والآن أعطي الكلمة لممثل أفغانستان.

السيد فرهدي (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. وأود أيضا أن أشيد بسلفكم، السفير فوتو - برناليث، من بيرو، على الطريقة المقتدرة التي قاد بها أعمال المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. كما نحيي كل أعضاء بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان على زيارتهم التي قاموا بها مؤخرا بقيادة السفير كينزو أوشيما. وقد أتاحت تلك الزيارة فرصة أخرى للمجلس لاستعراض الجهود الجارية التي تبذلها حكومة بلدي لإحراز تقدم مستدام في مجالات الأمن، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وسيادة القانون، بدعم الشركاء الدوليين. والأهم من ذلك، أن الزيارة أكدت لشعبنا من جديد على استمرار تركيز المجتمع الدولي والتزامه المتواصل بتحقيق السلام والازدهار في أفغانستان. وأتقدم بالشكر أيضا إلى الأعضاء الآخرين في المجلس - وبعضهم كانوا ضمن البعثة إلى أفغانستان، وهم الاتحاد الروسي وبيرو والدانمرك والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - على مقترحاتهم التي تضمنت نقاطا هامة سيعالجها المجلس.

ونعرب عن تقديرنا للمجلس لنشره – خلال فترة وجيزة – تقريرا شاملا عن أنشطة البعثة خلال زيارتها (S/2006/935). ونشكر أيضا وفد اليابان على المساعدة التي قدمها في هذا المجال. ونؤيد بالكامل التوصيات الواردة في التقرير، والتي كانت ثمرة للعمل الذي قام به السفير أوشيما في جانب كبير منها.

لقد تغير الكثير في أفغانستان منذ الزيارة الأولى لمجلس الأمن التي تمت في عام ٢٠٠٢. فنحن والمجتمع الدولي معا نجحنا في تنفيذ المعالم والمؤشرات التي حددت في اتفاق بون. وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، والتقدم في تكوين الجيش والشرطة الوطنيين، وعودة أكثر من ٥ ملايين طفل إلى المدارس، بما في ذلك البنات، واعتماد الدستور الذي يكفل ويضمن حقوقا متساوية للرجل والمرأة، ما هي إلا قليل من كثير من الإنجازات التي تم تحقيقها.

وما زلنا، على الرغم من هذه المنجزات، نواجه تحديات ضخمة تؤثر على الحياة اليومية لشعبنا. وما فتئت الحالة الأمنية السائدة وبطء خطى التنمية على رأس هذه التحديات.

ويشكل الإرهاب أكبر تهديد لأمن ورخاء شعبنا. ففي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أي قبل أسبوعين تحديدا، دخل مفجر قنابل انتحاري من أصل أجنبي إلى مطعم في مقاطعة باكتيكا في جنوب شرقي البلد وقام بهجوم انتحاري قتل فيه غدرا ١٥ مدنيا وجرح ١٢ آخرين. وما برحت هذه الهجمات وغيرها من أشكال الإرهاب، ترتكب يوميا بطريقة منظمة، ولا سيما على امتداد الحدود الجنوبية، والجنوبية الشرقية للبلد.

وتشن هذه الهجمات على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي لتوفير الأمن لشعبنا. ونلاحظ، في هذا الشأن مع القلق الشديد، أن الإرهابيين والمتطرفين العابرين للحدود الذين يعملون في أفغانستان وفي المنطقة عامة يحصلون على دعم لا ينقطع في شكل مساعدة مالية وإيديولوجية وسوقية من مصادر خارج حدود أفغانستان.

واسمحوا لي، في هذا الصدد، أن أشير بإيجاز إلى الفقرة ٨ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (S/2006/727) التي يذكر فيها أن

> ”القيادة تعتمد اعتمادا كبيرا على المقاتلين عبر الحدود وكثير من الأفغان المجندين من معسكرات اللاجئين القريبة والمدارس الأصولية في باكستان وهم مدربون، وتدفع لهم أموال للعمل كقيادات من الرتب الوسطى، ويقودون العمليات داخل أفغانستان، ولديهم القدرة على الانسحاب والعودة إلى ملاذات آمنة خارج البلد“.

وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة التي تتناول مسألة الإرهاب الدولي، ولا سيما قرار الجمعية العامة ٤٩/٦٠ (١٩٩٤) الذي اعتمدت الجمعية العامة بموجبه إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، وقرار المجلس ١٣٧٣ (٢٠٠١) تلزم الدول بالامتناع عن تنظيم الهجمات الإرهابية أو المساعدة عليها أو ارتكابها. ويتضمن إعلان عام ١٩٩٤ المتعلق بالقضاء على الإرهاب نصا محددا يطلب إلى الدول كفالة ألا تستخدم أراضيها لإقامة منشآت أو معسكرات تدريب إرهابية. وعلاوة على ذلك، يقضي القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بأن تقدم الدول إلى المحاكمة أي شخص يدعم الهجمات الإرهابية، أو ييسرها، أو يشارك أو يحاول أن يشارك في تمويلها، أو تخطيطها، أو الإعداد لها، أو ارتكابها، أو يوفر الملاذات الآمنة لمرتكبيها.

ونرى أن من شأن امتثال الدول الصارم للقرارات والنصوص المذكورة آنفا أن يسهم إسهاما هاما في تحقيق السلم والاستقرار في أفغانستان.

وتعلق أفغانستان أهمية كبيرة على دور التعاون الإقليمي في مكافحة الإرهاب. والحملة الأكثر قوة وشمولية لا تخدم السلم والاستقرار في أفغانستان فحسب، وإنما تسهم أيضا في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة وما وراءها.

ونقوم الآن، على أساس اقتراح مقدم من الرئيس قرضاي، بالتحضير لعقد اجتماع لمجلس عبر الحدود بشأن الأمن يتكون من شخصيات قبلية ودينية ذات نفوذ على جانبي الحدود الأفغانية - الباكستانية، بغية تعزيز الهياكل المحلية والقبلية الرامية إلى إزالة آفة الإرهاب من أفغانستان ومن المنطقة، وما زلنا نشعر بالتفاؤل إزاء نتيجة هذه المبادرة. وتجرى في هذه الأيام اتصالات رفيعة المستوى لإقامة تعاون في القضاء على الأعمال الإرهابية، وهذه الاتصالات شديدة الأهمية للعلاقات بين باكستان وأفغانستان.

ومن الأهمية الحاسمة إحراز المزيد من التقدم في تعزيز مؤسساتنا الأمنية من أجل تحسين الحالة الأمنية في أفغانستان. وعلى الرغم من عدم كفاية الموارد، تخوض قوات الجيش والشرطة الوطنية كفاحا مريرا ضد بقايا حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من المجموعات المتطرفة في المقاطعات الجنوبية والجنوبية الشرقية من البلد. وما برحت قواتنا الأمنية تواجه تحديات هامة. ولقد كان لعدم توفر المعدات الحديثة والدعم السوقي، في واقع الحال، أثر شديد على فعالية الجيش والشرطة الوطنيين. ويقتضي التحسين الهام للحالة الأمنية عامة، كما أوضح وفدي في بيانات سابقة، توفير موارد إضافية لمؤسساتنا الأمنية.

ونؤكد على أهمية دور قوة المساعدة الأمنية الدولية بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي في كفالة الاستقرار والأمن في أفغانستان. وفي ذلك الصدد، يمثل القيام مؤخرا باختتام المرحلة الثالثة من توسيع قوة المساعدة الأمنية الدولية على صعيد البلد خطوة هامة أخرى إلى الأمام. ونرحب أيضا بإدراج قوة المساعدة الأمنية الدولية، مؤخرا، في اللجنة الثلاثية.

والتعجيل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية أمر لا غنى عنه للنجاح العام في أفغانستان. وفي حين أننا أحرزنا قدرا كبيرا من النجاح في العديد من المجالات، نأسف لأن خطى إعادة التعمير والتنمية ما زالت بطيئة نسبيا. ونؤكد هنا مرة أخرى على ضرورة المبادرة بمشاريع رئيسية لإعادة التعمير وتنفيذها، والتعجيل بتوفير الخدمات الأساسية حتى يتسنى تحقيق تحسينات ملموسة ومرئية في الحياة اليومية لشعبنا.

ونكرر أيضا التأكيد على ضرورة مواصلة الدعم الدولي لتنفيذ الاتفاق واستراتيجيتنا الإنمائية الوطنية المؤقتة. ونؤكد، في هذا الصدد، على ضرورة توجيه المساعدة المقدمة من المانحين عن طريق الميزانية الوطنية الأفغانية، مع التشديد على أهمية الدور القيادي للحكومة الأفغانية في تحديد الأولويات الإنمائية.

ولا يزال المجلس المشترك للتنسيق والرصد يحرز تقدما في الاضطلاع بولايته الهامة. وكما هو وارد في تقرير بعثة مجلس الأمن، عقد المجلس مؤخرا اجتماعه الدوري الثالث في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وفيما يتجاوز المسائل الإجرائية، شرع المجلس في عملية استعراض التقدم المحرز في مجالات رئيسية من المزمع استكمالها قريبا جدا.

ويكتسي التعاون الاقتصادي الإقليمي المعزّز أهمية حيوية لتنفيذ الاتفاق بصورة فعالة وجيدة التوقيت. ونعرب عن خالص التقدير لحكومة الهند على مشاركتها إيانا في استضافة المؤتمر الإقليمي الثاني للتعاون الاقتصادي بشأن

افغانستان، المعقود في نيودلهي بتاريخ ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وأسعدتنا المشاركة الواسعة لممثلي البلدان المجاورة والشركاء الدوليين الآخرين. وفي ختام المؤتمر الذي استمر يومين، أكد المشاركون مجددا على الأهمية المركزية التي تمثلها تنمية أفغانستان لنمو المنطقة واستقرارها وازدهارها.

وتولي حكومة أفغانستان أهمية فائقة لمكافحة الفساد والمخدرات بوصفهما عنصرين رئيسيين من عناصر اتفاق أفغانستان. وتشكل الصلة الخطيرة بين إنتاج المخدرات والإرهاب خطرا آخر يهدد استقرار أفغانستان وتنميتها الاجتماعية. وأفغانستان، من جهتها، استهلت مجموعة من التدابير على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية في سبيل مكافحة آفة المخدرات.

وتتيح الاستراتيجية الأفغانية الوطنية المستكملة لمكافحة المخدرات، التي تم تقديمها في مؤتمر لندن بشأن أفغانستان، إستراتيجية شاملة للتخلص من هذا الخطر. ونواصل بذل الجهود من أجل تنفيذ إستراتيجيتنا. وكما ورد في تقرير الأمين العام، استولت الوحدة المتخصصة بمكافحة المخدرات التابعة للشرطة الوطنية الأفغانية على قرابة ٦٦ طنا من المخدرات خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٦. وعلاوة على ذلك، عززت وزارة مكافحة المخدرات تنسيقها مع محكمة مكافحة المخدرات، وفرقة العمل القضائي الجنائي المعنية بمكافحة المخدرات، ووكالات أخرى ذات صلة بالمسألة.

وعلى الرغم مما نبذله من جهود، نستمر في مواجهة تحديات هائلة في مكافحتنا للمخدرات. ونؤكد مرة أخرى أنه ينبغي التركيز خصوصا على توفير محاصيل بديلة للمزارعين بوصفها عنصرا أساسيا لاستراتيجية ناجحة لمكافحة المخدرات. وعلى نفس القدر من الأهمية ضرورة تعزيز بلدان العبور للرقابة على حدودها من أجل وقف تدفق المخدرات وقيام البلدان المستهلكة بتقليل الطلب على المخدرات في أسواقها ومكافحة المجموعات التي تنشط في الاتجار بالمخدرات في تلك البلدان.

إن مكافحة الفساد من أهم أولوياتنا. وإذ وقّعنا بالفعل على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لا نزال ملتزمين باستكمال التصديق عليها، ربما في القريب العاجل. وسيجري سن تشريع وطني لتيسير تنفيذ الاتفاق بحلول نهاية عام ٢٠٠٧. وفي ذلك الصدد سيتم إنشاء آلية تستهدف ولايتها رصد العملية وتقييمها.

وفضلا عن ذلك وعملا بإرشادات الرئيس قرضاي، استهلت الحكومة مبادرة شاملة، ترمي إلى تعزيز الشفافية والحكم الرشيد في مختلف المؤسسات الحكومية. وكجزء من تلك المبادرة، أنشأت الحكومة لجنة لمكافحة الفساد يتولى رئاستها رئيس المحكمة العليا وتتألف من العديد من الوكالات – بغية التوصل إلى إصدار توصيات إضافية كيما يتخذ الرئيس إجراءات أخرى.

وختاما، أنتهز هذه الفرصة لكي أؤكد مجددا التزام حكومتي الثابت بالتغلب على التحديات المتبقية في تحقيق أحكام اتفاق أفغانستان، بدعم من شركائنا الدوليين. ونعرب أيضا عن تقديرنا الصادق للمجتمع الدولي على تأييده وعونه المتواصلين لجهودنا التي تستهدف إنشاء أفغانستان تنعم بالسلم والازدهار.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة فنلندا.

السيدة شروديروس – فوكس (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. تؤيد هذا البيان البلدان التالية: ألبانيا وأوكرانيا وبلغاريا والبوسنة والهرسك وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا

اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وصربيا وكرواتيا وليختنشتاين ومولدوفا.

يشيد الاتحاد الأوروبي أيما إشادة ببعثة مجلس الأمن التي توجهت إلى أفغانستان في توقيت مناسب، بقيادة السفير أوشيما المقتدرة. وتمثل البعثة إشارة واضحة للالتزام المستمر الذي يبديه المجتمع الدولي باستقرار أفغانستان وإعادة إعمارها. ويؤيد الاتحاد الأوروبي الاستنتاجات التي خلصت إليها البعثة.

لقد أحرزت أفغانستان تقدما كبيرا في الأعوام الأخيرة. بيد أنه لا تزال هناك تحديات خطيرة، يهدد بتقويض الإنجازات التي تحققت حتى الآن، تحديات باتت في بعض الحالات أكثر حدة في ميادين الأمن، وإنتاج المخدرات، والحكم، وحقوق الإنسان، و مكافحة الفساد والتنمية الاقتصادية. وبلغت أفغانستان منعطفا خطيرا، ويجب أن تتخذ الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي خطوات عاجلة ومنسقة لمواجهة تلك التحديات. وينبغي أن يقترن البعد العسكري لجهودنا بالتزام سياسي قوي وبارز.

وأود أن أؤكد دعم الاتحاد الأوروبي الثابت والطويل الأجل لأفغانستان حكومة وشعبا. ويستند ذلك الالتزام إلى اتفاق أفغانستان والإعلان السياسي المشترك الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي وحكومة أفغانستان بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

وتعزز المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي إنشاء دولة أفغانية ديمقراطية قابلة للمساءلة ومستدامة ومكتفية ذاتيا قادرة على ممارسة سيادتها وحماية حقوق مواطنيها. ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة لحماية حقوق الإنسان ، مع إيلاء اهتمام خاص لحقوق المرأة والطفل. ويشجع الاتحاد الأوروبي حكومة أفغانستان على تعزيز التزامها بحقوق الإنسان وبالمصالحة عن طريق زيادة دعم هيئة حقوق الإنسان المستقلة وتنفيذ خطة العمل الرامية إلى إقرار السلام، والعدالة والمصالحة في أفغانستان.

ولا تزال مكافحة الفساد والإفلات من العقاب من الأولويات الشاملة. ونشدد على الأهمية الأساسية للقيادة الأفغانية ومسؤوليتها في ذلك الصدد.

وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٦، ساهم الاتحاد الأوروبي جماعيا بمبلغ ٣,٧ بليون يورو في المعونة المقدمة إلى أفغانستان، مما يصل إلى ثلث المساعدة التي تعهد بها المجتمع الدولي. ولقد اضطلعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بأدوار تنسيقية رائدة في قطاعات معينة وساهمت إسهاما كبيرا في تحقيق الأمن، بما في ذلك الإسهام بقرابة نصف عدد القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان – أي أكثر من ٠٠٠ ١٦ جندي – وعبر المشاركة في أفرقة إعادة إعمار المقاطعات.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة لسيادة القانون، وننظر حاليا في سبل لزيادة مشاركتنا في هذا القطاع. وكما يبين التقرير، يشكل إحراز تقدم بشأن سيادة القانون، بما في ذلك الشرطة والعدالة، على المستوى المركزي ومستوى المقاطعات على السواء أمرا أساسيا لتوفير الأمن والاستقرار الطويل الأجل في أفغانستان. وتعتزم المفوضية الأوروبية زيادة إسهاماتها في إصلاح العدالة والحكم المحلي وذلك، في جملة أمور، من خلال أفرقة تعمير المقاطعات التي تقودها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو لديها أصول كبيرة فيها.

وقد دأبنا أيضا على تقديم الدعم الفعال لجهود مكافحة المخدرات. وفي وقت سابق هذا العام، اعتمد الاتحاد الأوروبي خطة عملية المنحى لمكافحة إنتاج المخدرات في أفغانستان والاتجار بها من ذلك البلد على طول طرق الهيروين. وتشكل الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات نهجا مناسبا للتصدي للمشكلة، في إطار المسؤولية الأولية

للحكومة الأفغانية. ويمثل الحكم الرشيد و سياسات مكافحة الفساد عناصر أساسية لجهود مكافحة المخدرات.

كما أن الاتحاد الأوروبي يشجع تطوير التعاون الإقليمي من خلال الحوار السياسي وزيادة الصلات الاقتصادية وتدابير بناء الثقة بين أفغانستان وجيرانها. ونناشد أفغانستان وباكستان تعميق العلاقات والتعاون الوثيق بغية التصدي لانعدام الأمن في المناطق الحدودية.

وما زال الاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا تاما اتفاق أفغانستان ويعتبره الإطار الاستراتيجي المحوري لتعمير أفغانستان في المستقبل ولتحقيق الاستقرار فيها حتى عام ٢٠١٠. ونتوقع قيادة ومسؤولية أفغانيتين قويتين في تنفيذ الميثاق، ونشجع اتخاذ حكومة أفغانستان خطوات حاسمة للوفاء بالتزاماتها في إطار اتفاق أفغانستان.

إن المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، ملتزم التزاما تاما بدعم هذه العملية التي تقودها أفغانستان. ويمكن للاستراتيجيات الإنمائية التي تبدأ من القاعدة إلى القمة، والتي أبرزها الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، السيد توم كوينغس، أن تقدم إسهاما قيما في التعمير وتحقيق الاستقرار. وينبغي زيادة تعزيز تأثير المساعدة الدولية من خلال التنسيق الكفؤ والرصد.

وما زالت الأمم المتحدة تضطلع، بشكل أساسي من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بدور رئيسي في تنسيق ورصد تنفيذ اتفاق أفغانستان، بما في ذلك رئاسة المجلس المشترك للتنسيق والرصد. وسيعمل الاتحاد الأوروبي، بالترافق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومنظمة حلف شمال الأطلسي والأطراف الفاعلة الرئيسية الأخرى، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، نحو التعاون الفعال والتنسيق في إطار المجتمع الدولي ومع حكومة أفغانستان.

إن الاتحاد الأوروبي يقدر تقديرا كبيرا في هذا الصدد عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والممثل الخاص كوينغس ويرحب بمبادرة عقد اجتماع مشترك بين المجلس المشترك للتنسيق والرصد والدول الأعضاء على مستوى كبار الموظفين في برلين في الذكرى السنوية الأولى لاتفاق أفغانستان.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالخطط الرامية إلى توسيع وجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في الميدان بأكمله، إذا سمحت الظروف الأمنية بذلك. كما نؤكد على التعاون الوثيق بين الممثل الخاص للأمم المتحدة والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وكبير الممثلين المدنيين لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل، على أساس اتفاق أفغانستان، بالتعاون الوثيق مع الحكومة الأفغانية وشركائنا الدوليين، لبناء أفغانستان التي يطابق ازدهارها واستقرارها آمال شعبها وقوته وجلده.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): أود أن ابدأ بياني بتهنئتكم، سيدي، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

إن هذه المناقشة حسنة التوقيت، إذ تعقد في خضم التركيز الدولي المتزايد على أفغانستان والمنطقة المحيطة بها. ولا بد أن تبدأ أي مناقشة بشأن أفغانستان من الافتراض الأساسي بأن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية ملزمة عن مساعدة أفغانستان على توطيد الحكم الديمقراطي والسلام والاستقرار والتنمية الطويلة الأجل المتركزة على العمالة، مع تقديم المساعدة الإنسانية حتى ذلك الحين. وآراؤنا مبينة في ذلك السياق.

ولقد اطلعنا بعناية على تقرير بعثة مجلس الأمن والتقرير السابق للأمين العام عن الحالة في أفغانستان. ونشارك البعثة تقييمها الإيجابي لانجازات حكومة الرئيس قرضاي وشعب أفغانستان خلال الأعوام الخمسة الماضية. وإنشاء مؤسسات تمثيلية منتخبة بطريقة ديمقراطية حقيقية والنمو الاقتصادي المطرد، فضلا عن التعاون التجاري والاقتصادي المتزايد والاستثمار في المشاريع الأساسية للبنية التحتية وتنفيذ البرامج التعليمية والصحية والريفية أمور جديرة بالثناء، وخاصة لأن إنجازها تم في مواجهة المحنة. وفي الوقت نفسه، ظلت مساندة المجتمع الدولي مساندة كبيرة وثابتة على نحو مناسب. وتشعر الهند بالسرور إذ تواصل الاضطلاع بدور في تعمير أفغانستان، نظرا للعلاقات التاريخية مع الشعب الأفغاني.

ولا شك أن أكثر مهمة ملحة معروضة علينا هي التغلب على تحدي انعدام الأمن. ولقد سمعنا عدة حجج تفيد بأن عدم وجود الحكم الفعال في أفغانستان والفساد الواسع الانتشار وعدم كفاءة جهاز الشرطة والاتجار المتزايد بالمخدرات واستمرار بارونات الحرب في المقاطعات جميعها أمور تسهم في المشكلة الأمنية. وقد يكون ذلك صحيحا، ولكن التركيز على هذه الأمور بوصفها سبب المشاكل الأمنية يمثل، في رأينا، مقولة خاطئة. فتلك عوامل تزدهر بسبب انعدام الأمن وتعمل على تفاقمه. وهي لا تشكل أسبابا لانعدام الأمن. وبدلا من ذلك، فان انبعاث حركة طالبان وتنظيم القاعدة والجماعات المتطرفة الأخرى، ووجود الملاذات الآمنة لتلك الجماعات عبر الحدود، هي السبب الحقيقي لانعدام الأمن. وفي التركيز على إعادة بناء مؤسسات الدولة الأفغانية وتعزيز هذه المؤسسات، ينبغي ألا ننسى الأسباب الجذرية لانعدام الأمن.

ويشير التقرير (S/2006/935) إلى عملية ميدوسا. وكما نعلم، فإن عدد الأشخاص الذين أصبحوا نشطين مرة أخرى أكبر من عدد الأشخاص الذين قتلوا في عملية ميدوسا. وبالتالي، فإن عملية ميدوسا لم تفلح في احتواء ميدوسا نفسها ناهيك عن القضاء عليها؛ وما زالت الأفاعي تحوم نظرا للبعد العابر للحدود. وذلك يعزز أهمية هذا الجانب، وتظهر التجربة التاريخية أنه ما لم تتم معالجة هذا الجانب، فإن محاولات تحقيق الاستقرار أو توفير الأمن ستصبح بلا طائل. وبالتالي من الأهمية بمكان مجابهة طالبان، بدلا من التوصل معها إلى صفقات، وهو حقا أمر يتساوى – إن جاز لي أن استخدم الاستعارة – مع النظر إلى صورة ميدوسا في الدرع بدون توجيه ضربة إلى ميدوسا ذاتها.

ومع أن تقرير بعثة مجلس الأمن يفيد بأن التمرد محصور إلى حد كبير في ثلث أفغانستان، فإن الحالة ما زالت خطيرة. وتظهر إحصاءات القوة الدولية للمساعدة الأمنية نفسها أن الحوادث الأمنية في الأشهر الأخيرة زادت بنسبة تصل إلى ٧٠ في المائة و ٥٠ في المائة في مقاطعتي باكتيا وخوست. وبالتالي، ليس من الواضح إن كانت الجهود الرامية إلى التفاوض بشأن السلام في أكثر المقاطعات الأفغانية المضطربة تكلل بالنجاح؛ وفي الواقع، إن انتشار العنف الإرهابي في أماكن أخرى قد يفيد بعكس ذلك. وعلاوة على ذلك، فإن زيادة وقوع التفجيرات الانتحارية بالقنابل يوضح الانتشار المتزايد لأيديولوجية وأساليب دالة على تنظيم القاعدة، وهي لا تشكل جزءا من التقليد الثقافي والديني لأفغانستان.

وبالتالي نرى أن كلفة التسامح مع أعمال العنف المتصاعدة أكبر بشكل غير محدود من أي تكاليف قد نتحملها في قمع هذه الأعمال من خلال اتخاذ إجراء صارم لإنفاذ القانون. ونتائج العجز الجماعي قد يتحملها المجتمع الدولي بوجه عام، ولكن بالتأكيد ستتحملها دول المنطقة بوجه خاص.

وفي هذا السياق تؤكد الهند على ضرورة التنفيذ

المتزامن لتدابير صارمة وفعالة لإنفاذ القانون وبرامج لإصلاح قطاع الأمن وتدابير لبناء القدرات والتعاون الإقليمي في جميع الميادين. وبالمثل، يمثل نمو الأحزاب السياسية التمثيلية وتوسيع قاعدة ثقافة النشاط السياسي الديمقراطي، وهو أمر مستمر بالفعل، تطورات ينبغي تعزيزها، نظرا لأنها أيضا تساعد بقدر كبير في مراقبة الإرهاب. وكل هذه الأمور تسهم في الجهد الرامي إلى إيجاد فرص موثوقة ومستمرة بغية البناء على قاعدة المناصرين المتزايدين للسلام في أفغانستان وفي جميع أنحاء المنطقة. وبالرغم من ذلك، لا بد من أن ترافق هذه تدابير صارمة لإنفاذ السلام.

ومن حسن الطالع أن بعثة مجلس الأمن زارت منطقتنا قبل أيام قليلة من عقد المؤتمر الإقليمي الثاني للتعاون الاقتصادي بشأن أفغانستان، الذي تشرفت الهند باستضافته، بالمشاركة مع أشقائنا الأفغان، في نيودلهي الشهر الماضي. وتم الاعتراف صراحة في تقرير البعثة بالبعد الإقليمي، في سياق إيجاد السبل لمساعدة أفغانستان في التغلب على التحديات التي تواجهها.

وفي الواقع، يلاحظ إعلان نيودلهي للمؤتمر الإقليمي الثاني للتعاون الاقتصادي بشأن أفغانستان أن

> ”إستراتيجية التنمية في أفغانستان التي تستند إلى التعاون مع البلدان الإقليمية تهيئ إمكانيات كبيرة لتخفيض حدة الفقر وتحقيق المعايير القياسية لاتفاق أفغانستان والأهداف الإنمائية للألفية“.

وتحقيقا لهذه الغاية، تعرض بإيجاز عددا من المقترحات المفيدة لبلدان المنطقة لتنسيق سياساتها من أجل استغلال الموارد المشتركة مثل الماء، والزراعة والطاقة، ووضع برامج بناء القدرات؛ وتوسيع التجارة وخطوط النقل، وذلك لتصميم وبناء مشاريع إقليمية ملائمة.

وبالمثل، نعتقد أن الحاجة تدعو إلى المزيد من العمل من أجل عكس مسار التوسع في إنتاج المخدرات. وليس من الضروري فحسب تنفيذ سياسات إيقاف زراعة المخدرات، ولكن من المهم أيضا التركيز على تنفيذ برامج استبدال المحصول وتحسين آليات إدارة الحدود في الوقت ذاته. ولمواجهة هذا التحدي الخاص بطريقة فعالة، تدعو الحاجة إلى تنسيق جهود الحكومة والشعب في أفغانستان وكذلك الشركاء الإقليميين.

إن تأييد الهند لأفغانستان ذات السيادة والاستقرار والديمقراطية والرخاء ثابت ومعروف جدا. ونرى في أفغانستان المستعيدة لنشاطها والمستقرة وصاحبة السيادة والآمنة عنصرا ضروريا في ظهور تعاون إقليمي مركب من عناصر مختلفة يدعم عالمنا. وهذا أيضا هو جزء من عملية تستعيد لشعب أفغانستان مكانه الصحيح في مستقبلنا الجماعي. وكان دخول أفغانستان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في مؤتمر قمتها الأخير، في دكا إظهارا لهذا. ونحن نعتقد أنه يمكن بل ويجب إتاحة الوسائل لأفغانستان لإعادة تكريس نفسها كمفترق طرق في آسيا وكواحدة من محاور النقل في المستقبل ومعابر الطاقة في منطقتنا.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى التزامنا الثابت بشراكتنا مع أفغانستان التي تشمل اليوم برنامج تعاون ذا أوجه متعددة يتسق مع أولويات الحكومة الأفغانية. ولم نقدم مساعدة مالية تزيد على ٦٥٠ مليون دولار لتمويل مشاريع البنية التحتية ولدعم عملية الميزانية القومية فحسب، بل إننا زدنا أيضا من اشتراكنا في عملية بناء القدرات، وذلك عن طريق برامج التدريب العادية وعن طريق شراكات مبتكرة بين القطاعين العام والخاص تساهم فيها غرفتا التجارة والصناعة على أعلى المستويات. وهكذا، تشمل مساعدتنا مدى من الأنشطة من البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والطاقة والسدود والاتصالات، إلى مشاريع سريعة التنفيذ

وترتكز على المجتمع وذات نطاق صغير. وتلخيصا لتوجهنا أقول نحن نسعى إلى مساعدة أفغانستان على خلق بنية دولة حديثة، ذاهبين، في الوقت ذاته، إلى ما بعد المساعدة المالية لتوفير الأسباب للشعب الأفغاني لمساعدة نفسه.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالانكليزية): إن نجاح بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان، في توفير الأمن والحكم السليم والتنمية، أمر حيوي للشعب الأفغاني. ولكنه حيوي أيضا لصحة الأمم المتحدة ومستقبلها، مثلما ذكره رئيس وزراء كندا في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي.

وكندا ترحب بالبعثة الأخيرة التي اضطلع بها مجلس الأمن في أفغانستان، وهي تدلل على الالتزام الجماعي باستعراض المكاسب التي توفرت حتى الآن وللتعرف على المشاكل التي ما زالت قائمة. وأود، أنا أيضا، أن أشكر السفير أوشيما على قيادته للبعثة بكفاءة، وأن أشكر اليابان على محافظتها على التركيز على أفغانستان في المجلس. وتأمل كندا وتتوقع أن يستمر هذا المستوى غير المتغير في انشغال المجلس بأفغانستان.

إن تقرير البعثة (S/2006/935)، مضافا إلى تقرير الأمين العام في ١١ أيلول/سبتمبر وإلى التقرير المرحلي نصف السنوي للمجلس المشترك للتنسيق والرصد تهيئ كلها التقييمات الصريحة والشاملة للحالة الراهنة. وهي توفر لنا كلنا مجتمعة التوصيات الراسخة لتوجيه جهودنا المتواصلة.

لقد حدث تقدم هام في أفغانستان عام ٢٠٠٦. وجدير بالملاحظة أن عملية بون قد اختتمت في كانون الثاني/يناير الماضي، وانطلق اتفاق أفغانستان على يد الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي. وعبر أفغانستان، تبزغ مؤسسات الحكم، بما في ذلك البرلمان والمحكمة العليا واللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان. فالتنمية وإعادة البناء تتحققان، على الرغم من حدوثها بخطى أبطأ مما نأمل فيه جميعا. ورغم ذلك، فإن التحديات الكبيرة ما تزال تواجه أفغانستان.

وفي الواقع، فإن التزام كندا بأفغانستان لا يتزعزع، ونشرنا جنودنا حيث تتعاظم الحاجة إليهم. ومن الواضح أن الحاجة تدعو إليهم الآن في الجنوب، حيث يحاول المتمردون جعل الأفغانيين العاديين رهائن وذلك بمنعهم من الحصول على أبسط الخدمات من حكومتهم المنتخبة - الصحة والتعليم وسيادة القانون. ونحن نشجع كل الدول الأعضاء على أن تفكر في كيفية إسهامها لتلبية الاحتياجات الأفغانية في الجنوب.

إن كندا ملتزمة بتحسين معيشة الأفغانيين. وكجزء من هذا التوجه، رصدنا ما يقرب من بليون دولار لمساعدات التنمية من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠. ونحن نجهد، إلى جانب الحكومة الأفغانية، والأمم المتحدة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والشركاء الدوليين الآخرين، في المساعدة على إقامة أفغانستان مستقرة، ديمقراطية، ولها اكتفاء ذاتي. كل هذا، في جوهره، يتعلق بإعادة الأحوال الطبيعية إلى الشعب الأفغاني: البنات والصبيان يحضرون المدارس، النساء تبدأن أعمالا صغيرة، اللاجئون يعودون إلى منازلهم، والمواطنون يحسون بالحرية في التعبير عن آرائهم.

إن أهداف الاتفاق الأفغاني هي أهداف كندا، ولن يحالف تلك الأهداف النجاح إلا عن طريق الشراكة الدولية، وبناء ثقة الشعب الأفغاني وقيادة الحكومة الأفغانية.

إن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة أفغانستان هي المؤسسة الأولى الدولية المسؤولة عن الإشراف على الاتفاق، بجانب الحكومة الأفغانية. والبعثة لها دور حيوي في تقوية مؤسسات الحكم اليافعة في الدولة الأفغانية، بما فيها بناء القدرات. وتشجع كندا البعثة على تقوية دورها على الأرض في أفغانستان، وخاصة في مجالات الحكم وحقوق الإنسان

وسيادة القانون. وهذا سيتطلب موارد إضافية في كابول وكذلك في مكاتب المقاطعات عبر أفغانستان، بما في ذلك قندهار. وستستمر كندا في دعم بعثة الأمم المتحدة عن طريق إعارة مستشاري الشرطة والسجون، وتأمل أن يقوم الآخرون بالتزامات مماثلة.

لذلك تؤيد كندا توصية البعثة الداعية إلى أن يبحث الأمين العام إجراءات لتعزيز الدور التنسيقي لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة أفغانستان في كل من كابول وعلى مستوى المقاطعات والمستوى المحلي، وترحب بامتداد البعثة حاليا في المقاطعات.

ولجيران أفغانستان أيضا دور مركزي للاضطلاع به. إن عدم الاستقرار لا يحترم الحدود، والفقر مُعد. والانشغال والتعاون الإقليميان على مستوى عال ضروريان لوقف الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وإيجاد حلول مستدامة للاجئين الأفغانيين ومواجهة الإرهاب عبر الوطني بما في ذلك عبور المتمردين للحدود. وفي هذا الصدد، نرحب بالتزام كل من أفغانستان وباكستان بحوار مفيد وبنَّاء عبر الحدود. ونأمل أيضا أن يكون باستطاعة المناقشات الأولية في إطار هذه البعثة الأخيرة مع حكومة باكستان أن تؤدي إلى تحسينات ملموسة.

وتشارك كندا بقوة في القلق الذي أعربت البعثة عنه بصدد العواقب الإنسانية لاستخدام الألغام الأرضية على طول الحدود الأفغانية - الباكستانية.

ويجب على شعب أفغانستان أن يثق بمؤسسات حكومته لكي يؤمن بالمستقبل. ولا يمكن له أو لنا أن نتسامح إزاء الفساد داخل المؤسسات الأفغانية الوطنية أو مؤسسات المقاطعات أو على المستوى المحلي. ونرحب بالتزام حكومة أفغانستان بمناهضة الفساد، مثلما عبَّر عنه السفير اليوم. ولشعب أفغانستان الحق في حكومة كفؤة وعُرضة للمساءلة وشفافة.

(تكلم بالفرنسية)

وتؤيد كندا بشدة توصية المجلس بوجوب مضاعفة الجهود الجماعية لبناء شرطة أفغانية وطنية فعالة يمكن لها أن تعمل في ثقة من جانب الشعب في أرجاء البلد. وعمل الشرطة هو أولوية لكندا في أفغانستان. ونحن نوفر، عن طريق وحدتنا للشرطة المدنية في فريق إعادة بناء المقاطعات في قندهار، التدريب والإشراف للشرطة الأفغانية.

كما نأمل في أن تكون قوات الشرطة الاحتياطية التي تنتشر في جنوبي أفغانستان مزودة تزويدا صحيحا ومدربة ولها ما يلزمها من عدة، وأن تكون محل مساءلة كاملة وأن تعمل تحت سلطة مركزية.

وكندا ترحب بتأكيد تقرير بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان على حقوق الإنسان، بما فيها على وجه الخصوص حقوق المرأة وحماية المدنيين. ولقد أيدت كندا بقوة تطوير خطة العمل للسلام والعدالة والمصالحة، وتتطلع إلى إطلاقها رسميا في ١٠ كانون الأول/ديسمبر من جانب حكومة أفغانستان بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

وفي نهاية المطاف، فإن قدرة الحكومة الأفغانية على توفير الخدمات الأساسية وضمان الحكم السليم تكتسي أهمية حاسمة لكفالة نجاحنا الجماعي. وسنظل ندعم قيادة أفغانية قوية ونتوقعها فيما يتعلق بالتحديات الكبيرة التي تواجهها أفغانستان. ويشمل ذلك اتخاذ إجراء بصورة ملموسة وقاطعة لمكافحة الفساد وتفكيك المجموعات المسلحة غير المشروعة، في جملة أمور. ونرحب أيضا بمواصلة الجهود لتوسيع نطاق البرامج الوطنية الأفغانية لتشمل جنوب أفغانستان ومناطق أخرى حيث تشتد الحاجة إليها.

ومن صالح كل بلد من البلدان الممثلة في هذه القاعة مساعدة الشعب الأفغاني في وقت الشدة. فالأفغان يعولون على الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها للوفاء بالتزاماتنا الجماعية، حسبما هو مبين في اتفاق أفغانستان. ونشيد بمجلس الأمن على قراره إيفاد هذه البعثة الهامة إلى أفغانستان، وندعوه إلى الإبقاء على هذه المسألة على رأس جدول أعماله في الشهور القادمة.

الرئيس: باسم أعضاء المجلس، أرحب ترحيبا حارا بوزير الدولة للشؤون الخارجية في النرويج ، السيد ريموند يوهانسن، وأعطيه الكلمة.

السيد يوهانسن (النرويج) (تكلم بالانكليزية): ترحب النرويج بالبعثة الثانية لمجلس الأمن إلى أفغانستان . لقد تمت البعثة في الوقت المناسب تماما، بما أن الحالة في ذلك البلد لا تزال تبعث على القلق الشديد. والتقرير يتضمن توصيات هامة. وأود أن أشيد بالسفير أوشيما وسائر أعضاء البعثة على المبادرة برسم معالم الطريق في هذه المرحلة الحرجة. واسمحوا لي في المستهل أن أشيد أيضا بالممثل الخاص للأمين العام كونغز، وطاقم موظفيه في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على جهودهم وتفانيهم، رغم الظروف الصعبة.

وتؤيد النرويج الآراء التي عبر عنها الاتحاد الأوروبي، وتقدر الدور البناء الذي اضطلع به الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، والتعاون الوثيق معه.

وكما ذكرت النرويج خلال المداولات الأخيرة للجمعية العامة بشأن أفغانستان، فإنها تؤمن بأن الحالة تقتضي وضع استراتيجية شاملة وواسعة النطاق. ونحن نواجه ثلاثة تحديات: أولا، ضرورة تحسين التنسيق في تقديم المساعدات الدولية؛ ثانيا، ضرورة بناء القدرات داخل المؤسسات الحكومية، أي الشرطة، والقضاء، والجيش؛ ثالثا، بذل المزيد من الجهود المتضافرة لدعم بسط نفوذ الحكومة خارج العاصمة، وتمكينها من تحسين مؤسساتها الخاصة. وهذه التحديات شديدة الارتباط. والنرويج على استعداد للإسهام في وضع وتنفيذ استراتيجية لمعالجة هذه المسائل.

وفي عام ٢٠٠٧، تنوي النرويج زيادة مساعداتها المالية لأفغانستان إلى ما لا يقل عن ٤٥٠ مليون كرومر نرويجي، أي ما يعادل ٧٢ مليون دولار تقريبا. ويشكل ذلك زيادة بواقع أكثر من ١٦ مليون دولار. وسنظل نسهم وفقا للأولويات الوطنية واتفاق أفغانستان، ونحول قدرا كبيرا من الموارد إلى الميزانية الأفغانية من خلال الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان. وتحقيق تقدم سريع في وضع استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية يشكل مفتاحا للنجاح. وينبغي أن تتسم الخطة بالتركيز وعدم التعقيد. ومن الأهمية بمكان أن يتم وضعها على أساس مشاورات وطنية حقا.

ولا تزال القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان تضطلع بدور هام في توفير الأمن. والنرويج ملتزمة بمواصلة إسهامها في ذلك الصدد.

أما فيما يتعلق بتقرير البعثة، فتود النرويج التشديد بشكل خاص على أهمية تحسين الدور التنسيقي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وتدرس النرويج حاليا سبل مساعدة البعثة في تعزيز قدرتها في مجال تنسيق العمل الإنساني، في كابول وفي الميدان على حد سواء. ولا بد من أن تكون بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان حاضرة في المحافظات. وينبغي تعزيز التنسيق بين السلطات المدنية والعسكرية، مع الإبقاء على تقسيم واضح للأدوار والمهام. وتقديم المساعدات الإنسانية يجب أن يكون مستندا إلى مبادئ العمل الإنساني. وتؤيد النرويج بقوة مناشدة البعثة للأمين العام أن يقدم توصيات محددة بشأن كيفية تعزيز

الدور التنسيقي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وتوافق النرويج على أنه من المهم تعزيز الشرطة الوطنية الأفغانية. وستبذل النرويج المزيد من الجهود لتحقيق ذلك الهدف، وهي تتطلع إلى مواصلة تعاونها الوثيق مع السلطات الأفغانية والاتحاد الأوروبي وأصحاب المصلحة الآخرين. ولبعثة الأمم المتحدة دورا هاما في ذلك المجال أيضا، لا سيما في مساعدة السلطات الأفغانية على تسريع وتيرة الإصلاحات. والإصلاح داخل وزارة الداخلية أمر حيوي الأهمية وأود الإشارة على نحو خاص إلى أهمية تحسين إجراءات التعيينات واحترامها.

ويؤدي المجلس المشترك للتنسيق والمراقبة، والنرويج عضو فيه الآن، دورا كبيرا. وترحب النرويج بتقريره الأخير، الذي يتضمن وصفا متوازنا للتحديات والإنجازات. ونرحب باقتراح عقد اجتماع للمجلس مع المسؤولين الكبار. وينبغي مواصلة تعزيز التنسيق على مستوى المقر. واقتراح النرويج تعيين مبعوث خاص يهدف إلى تعزيز الحوار بين العواصم والمنظمات الدولية، من أجل دعم الحكومة الأفغانية و بعثة الأمم المتحدة.

وترحب النرويج أيضا بالجهود الأخيرة لتعزيز التعاون الإقليمي. ومن شأن الحوار السياسي وتيسير التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة الإسهام في المساعي الرامية إلى تثبيت استقرار أفغانستان.

وينبغي تشجيع حكومتي أفغانستان وباكستان على مواصلة تعاونهما بشأن المسائل الأمنية في المناطق الحدودية. ونأمل أن يكون إشراك القادة المحليين في هذا الحوار مفيدا في ذلك الصدد.

وأخيرا، تود النرويج التأكيد على أهمية جعل تمكين المرأة أولوية في مختلف القطاعات، وفقا لتوصيات القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وينبغي إيلاء حقوق المرأة واحتياجاتها اهتماما خاصا في أفغانستان أيضا.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود في المستهل أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأنا على اقتناع بأنكم ستديرون أعمال المجلس بما عهد فيكم من حكمة واقتدار. وأعرب أيضا عن تقديري لسلفكم.

واسمحوا لي كذلك بأن أشكر السفير أوشيما على إحاطته الإعلامية المفيدة بشأن البعثة الأخيرة إلى أفغانستان. ونحن ممتنون للأمين العام ومبعوثه الخاص، السيد توم كونغز، ولزملائهما في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على جهودهم الحثيثة وتفانيهم. وما فتئنا نشدد على الدور المركزي للأمم المتحدة.

لقد زارت بعثة مجلس الأمن الأخيرة أفغانستان في مرحلة دقيقة، وفي وقت لدى الشعب الأفغاني العديد من الأسباب للشعور بالارتياح لما تحقق من إنجازات، من ناحية، بينما أدى عدد من التحديات الخطيرة، إلى الحد من تفاؤله المشروع وظهور بوادر شعور بالإحباط، من ناحية أخرى.

إنه من المحتم حقا أن نؤكد بالأقوال والأفعال الالتزام المتواصل من المجتمع الدولي بدعم حكومة أفغانستان وشعبها وتأييد اتفاق أفغانستان، في ملكية وقيادة أفغانية، تبقى هي الإطار المركزي والاستراتيجي للتعاون بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي.

وكما ذكر بحق في تقارير البعثة والأمين العام، قام الأفغان بجهود كبيرة في السنوات الماضية، بدعم من المجتمع الدولي، لتحقيق التنمية والاستقرار في أفغانستان. وهذه الإنجازات أسس للأمل والتفاؤل. وكما توضح هذه التقارير،

تشمل الإنجازات الكبرى للأفغان في السنوات الماضية إنشاء المؤسسات الديمقراطية، والنمو الاقتصادي، وزيادة متوسط دخل الفرد، وتوسيع التجارة والاستثمار، وخاصة مع الشركاء الإقليميين، بمن فيهم إيران، والمشاريع البارزة للبنى التحتية، والبرامج الوطنية الناجحة في مجالات التعليم والصحة والتنمية الريفية، إلى جانب إنشاء مؤسسات أمنية أفغانية جديدة.

ومع ذلك، على الرغم من جميع هذه التطورات الإيجابية المشجعة، من المؤسف أن الشعب الأفغاني لا يزال يواجه تحديات خطيرة ومضنية في جهوده لتحقيق الاستقرار والأمن والتنمية. والحالة الأمنية، كما ذكرت التقارير، بقيت هشة في جميع أنحاء البلد بشكل عام، مع التهديدات المتزايدة بالهجمات الانتحارية وبأشكال أخرى من الإرهاب، تقوم بمعظمها طالبان والقاعدة، وإننا نتفق مع استنتاجات البعثة بأن انتشار نشاط المتمردين والإرهابيين من جانب طالبان والقاعدة والجماعات المتطرفة الأخرى مرتبطة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات، مترافقا مع مخاطر أخرى كالفساد، كلها مجتمعة تعيق أعمال إعادة التأهيل وإعادة البناء في أفغانستان، مما يشكل تهديدا خطيرا للبناء عموما وبناء الدولة خصوصا. ونحن ندين بقوة الأعمال الإرهابية المرتكبة في أفغانستان وما زلنا ثابتين على دعمنا الذي لا يلين للشعب الأفغاني وحكومته في جهودهما لتحقيق التنمية والأمن.

وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه في مواجهة الإرهاب وانعدام الأمن في أفغانستان، ينبغي تفادي أي إجراء، بما في ذلك الاتصالات والمحادثات مع الإرهابيين المسؤولين عن انعدام الأمن والتخريب يمكن تفسيره خطأ بأنه مكافأة للإرهابيين والمجرمين.

وإننا نؤيد خلاصة التقرير بأن إنشاء جيش وطني أفغاني قوي ومستدام، ذو أهمية حيوية في المعالجة الفعالة لتزايد الأنشطة الإرهابية وأعمال العنف في بعض أجزاء أفغانستان. وفي هذا الشأن، من المحتم مضاعفة الجهود لإنشاء قوة شرطة وطنية أفغانية موثوقة وفعالة في جميع أنحاء البلاد؛ ولمعالجة الجهود غير الكافية والمتأخرة لتطوير الجيش الوطني الأفغاني.

وجمهورية إيران الإسلامية بصفتها بلدا مجاورا، تشعر بقلق بالغ إزاء زيادة زراعة الخشخاش وإنتاج الأفيون في أفغانستان، وهي وفقا لمصادر مختلفة ارتفعت من ١٨٠ طنا عام ٢٠٠١ إلى ١٠٠ ٦ طن هذا العام، مما يشكل أكثر من ٦٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي لأفغانستان. وإننا نتفق مع محاوري البعثة الذين اعتبروا اقتصاد المخدرات المزدهر في أفغانستان تهديدا أساسيا لاستقرار البلد، و ''سرطانا'' سرعان ما يصبح المشكلة الأولى في أفغانستان والمنطقة الأوسع.

ولمعالجة هذا الخطر بفعالية، هناك حاجة حتمية إلى جهود أكبر وإجراءات حاسمة من جانب أفغانستان والمجتمع الدولي الأوسع. وإننا نشاطر الآخرين وجهة النظر بأن شن حملة أقوى ضد تجار المخدرات، ومنعا لزراعة غير المشروعة للخشخاش، وخفض الطلب عليه، وتبديل المحاصيل، وتعزيز إنفاذ القوانين، وتعزيز الوسائل المشروعة للعيش وتنويعها ورفع مستوى أنشطة الحكومة لإلقاء القبض على كبار تجار المخدرات ومحاكمتهم، بغض النظر عن موقعهم أو وضعهم، والمضي في التنفيذ الناشط لجميع عناصر الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، كلها مسائل حيوية ولا غنى عنها إذا أريد احتواء هذا الخطر، ناهيك عن إزالته.

وإن جمهورية إيران الإسلامية، بدورها، خاضت حربا مكلفة ضد تجار المخدرات المدججين بالسلاح وهي مصممة على كفاحها المتواصل ضد هذا الخطر. وفي الوقت نفسه، لكي تواصل إيران كفاحها الراهن ضد تجارة

المخدرات، من الضروري توافر الدعم الدولي لها، وخاصة تعاون البلدان المجاورة معها.

وفي ضوء أهمية التعاون الإقليمي لمساعدة الأفغان على مواجهة انعدام الأمن المتنامي عندهم، نتطلع بأمل إلى عدد من الخطوات الإيجابية التي تم اتخاذها في الأشهر الماضية بغية تعزيز التعاون بين أفغانستان وجيرانها في مواجهة أشد ضراوة للتصدي لانعدام الأمن والتهديدات الإرهابية في جنوب أفغانستان وجنوب شرقها وفي شرقها. وفي هذا السياق، كانت حكومتي دوما في طليعة الجهود الرامية إلى تشجيع الحوار الإقليمي لمكافحة الإرهاب والتطرف والمتاجرة بالمخدرات. كما أننا عززنا بنشاط التعاون الإقليمي لإعادة إعمار أفغانستان، فضلا عن التعاون بشأن مسائل اللاجئين.

ولا تزال لنا مصلحة كبرى في نجاح الشعب الأفغاني، وهذا ما جعلنا نقدم تعاوننا المطلق له ولممثليه في جميع مراحل هذه العملية. فمن أصل ٥٦٠ مليون دولار، هي قيمة المساعدة التي تعهدت بها إيران في مؤتمر طوكيو، لإعادة إعمار أفغانستان - وهو أكبر تعهد بالقياس إلى متوسط الدخل الفردي في البلدان المانحة - أنفقنا حتى الآن ٢٧٠ مليون دولار على مشاريع متفق عليها بشكل متبادل في مجالات البنية التحتية، والخدمات التقنية والتعليمية والمساعدة المالية والعينية.

وخلال الزيارة الأخيرة للرئيس قرضاي إلى إيران في أيار/مايو الماضي، على رأس وفد من تسعة وزراء وعدد من حكام المقاطعات، اجتمع بالمسؤولين الإيرانيين وناقش معهم توسيع العلاقات في مجالات المصالح المشتركة. وخلال الزيارة نفسها، تم التوقيع على سبعة اتفاقات ومذكرات تفاهم حول تبادل السجناء، وتسليم المجرمين، وتعزيز الاستثمار وبناء سكة حديد خواف - هرات، فضلا عن التعاون في المجالات الثقافية والقضائية والاقتصادية.

وجمهورية إيران الإسلامية، شعبا وحكومة، استضافت بحفاوة ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني طوال نحو ثلاثة عقود، متكبدة تكاليف باهظة في هذه العملية، وبما أن أفغانستان دخلت الآن مرحلة جديدة من تاريخها، فإننا نتوقع مزيدا من التعاون من جانب المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية في عملية إعادة هؤلاء اللاجئين إلى بلدهم طوعا. وعلى الرغم من الإجراءات الجديدة بالثناء المتخذة في السنوات الماضية، فإن التقدم المحرز لم يبلغ بعد مستوى مرضيا. وكنا نتوقع من بعثة مجلس الأمن أن تعالج أثناء زيارتها وفي تقريرها مسألة اللاجئين الهامة وعودتهم بصورة أكثر جدية.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، باسم وفد باكستان، أود أن أهنئكم بتوليكم رئاسة المجلس هذا الشهر. إنه مبعث سرور خاص لنا أن نرى دولة قطر الشقيقة، ونراكم أنتم، صديقي العزيز، ترأسون المجلس في هذا المنعطف الهام.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديرنا للسفير فوتويرناليس، سفير بيرو، على رئاسته الناجحة في تشرين الثاني/نوفمبر.

إن زيارة بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان في الشهر الماضي كانت في وقتها المناسب. وإننا نهنئ السفير أوشيما بتقديمه تقريرا واقعيا وموضوعيا في استنتاجاته. والنظرة الشاملة في تقرير البعثة مماثلة للتقييم الذي جرى تقديمه في تقرير الأمين العام في أيلول/سبتمبر (S/2006/727).

ومن لطف التعبير أن نقول إن البيئة الأمنية هشة. إنها خطيرة بالتأكيد، لكن يجب أن نتفهم أسباب وجود هذه

البيئة بصورة شاملة وصادقة. وترى باكستان أن تردي البيئة الأمنية في أفغانستان يعود إلى ثلاثة إخفاقات كبرى.

أولا، إخفاق الإدارة. فالفساد يتفشى في كل مكان، وسوء الحكم في المركز وفي المقاطعات على حد سواء. وهناك اقتصاد قائم على المخدرات - يمثل نسبة ٦٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، وفقا للأرقام التي قدمتها أفغانستان نفسها. وهناك إخفاق معلن عنه كثيرا في إصلاح القطاع الأمني سواء في الشرطة أو الجيش الوطني.

أما الإخفاق الثاني فهو في إعادة البناء. فهناك بعض التطورات في الأجزاء الشمالية من أفغانستان، ولكن لم تكن هناك أي تنمية تقريبا في الجنوب والجنوب - الشرقي من أفغانستان، وهي أرض مجهولة، إلى حد كبير، بالنسبة لحكومة كابول. وفي تلك المنطقة توجد ملاذات كبيرة للمتشددين الذين يهددون أفغانستان وباكستان اليوم. وهناك مساحات شاسعة من الأراضي غير خاضعة لسيطرة حكومة كابول أو لقوات التحالف. وهناك، من المؤكد أن المتشددين الإسلاميين يسيطرون ليلا وأحيانا خلال النهار. يجب أن نبدأ بإعادة البناء إذا كان للشعب الأفغاني وشعوب تلك المنطقة مصلحة في السلام والاستقرار في أفغانستان.

والإخفاق الثالث هو فشل المصالحة. فهناك قطاعات كبيرة من الشعب الأفغاني، خاصة من البشتون، تُركت خارج هيكل السلطة، في المركز وفي المقاطعات. وأمراء الحرب يحكمون هناك ويقاتل بعضهم بعضا، بينما يعيش الشعب في حالة من انعدام الأمن تماما. وبالتالي، فهم يتجهون إلى كل من يستطيع توفير الأمن لهم.

إن باكستان لها مصلحة حيوية في السلم والاستقرار في أفغانستان. وحرب السنوات الخمس والعشرين في أفغانستان قد زعزعت استقرار المناطق الحدودية وجعلتها أكثر تشددا ودفعت بعض البشتون إلى النفور مما يجري في أفغانستان. ولذلك، فإن باكستان ترغب في إحلال السلم والاستقرار في أفغانستان. وإذا كان لنا أن نحقق الهدف الأكبر كيما نكون جسرا بين وسط آسيا وجنوبها وغربها، فنحن بحاجة إلى السلم في أفغانستان. لكن، وقبل كل شيء، فإن دعم باكستان لأفغانستان وتعاونها معها أمور تمليها الرابطة الطبيعية بين شعبينا في التاريخ والدين والأصل العرقي والمعاناة المشتركة خلال السنين الصعبة.

ولذا، يؤلمنا أن نسمع تلميحات وادعاءات كتلك التي أعرب عنها اليوم شقيقي من أفغانستان. فوزير خارجية باكستان موجود اليوم في كابول لمناقشة السبل والوسائل التي تمكننا من التعاون مع أفغانستان ومساعدتها. لكن المساعدة تقوم على أساس الثقة المتبادلة، وعندما نسمع أشقاءنا الأفغان يطلقون ادعاءات إما غير حقيقية أو مبالغ فيها إلى حد كبير، فإننا نتساءل عن دوافعها. ونسأل أنفسنا لماذا يسعون إلى تفسير إخفاقهم بتوجيه أصابع الاتهام عبر الحدود. ونتساءل هل يتصرفون من تلقاء أنفسهم أم يتصرفون كدمية يحركها من يرغبون في تقويض العلاقات بين باكستان وأفغانستان والعلاقات بين الشعبين الشقيقين في البلدين. إن هناك من يتحدثون عن وحش المدوزة الأسطوري لكنهم يؤمنون بكالي، إلهة الحرب. إننا نطلب من أشقائنا الأفغان الإحجام عن مثل هذه المبالغات والادعاءات إن كانوا يرغبون في تعاوننا.

إن الطالبان ظاهرة أفغانية. وقد اقتبس شقيقي من تقرير الأمين العام؛ واسمحوا لي أن أشير بدوري إلى ذلك التقرير. إن تقرير الأمين العام قد أشار، وعن حق، إلى أن التمرد في أفغانستان يقوم به ''أفغان يعملون من داخل الحدود الأفغانية'' (S/2006/727، الفقرة ٥)، ويحدد التقرير أيضا خمسة مراكز قيادة مختلفة لحركة التمرد، توجد كلها داخل أفغانستان. وقد جاء في التقرير أن ''الجنود العاديين الذين تتشكل منهم قوات التمرد هم من الأفغان الذين

جنـدوا مـن داخـل أفغانـستان'' (المرجـع نفـسه، الفقـرة ٩). ولذا، فإننا نرفض التلميحات إلى أن باكستان توفر الملاذات أو أي تـدريب أو تجنيـد في باكـستان. وبالتأكيـد فإننـا نطلـب إلى أصدقائنا مثل الدانمرك أن يأتوا ويتحققوا بأنفسهم قبـل أن يكرروا مثل هذه الادعاءات.

هنـاك طبعـا بعـض العناصـر مـن الطالبـان والمتعـاطفين معهـم ممـن اجتـازوا الحـدود إلى باكـستان في أعقـاب التـدخل العسكري في أفغانستان الـذي قامـت بـه الولايـات المتحـدة وقـوات التحـالف بعـد ١١/٩. وقـد ذابـت تلـك العناصـر مـن الطالبـان والمتـشددين المنتمين إلى القاعـدة بـين الملايـين الثلاثـة مـن اللاجـئين الأفغـان الـذين استـضافتهم باكـستان طـوال السنوات الـ ٢٥ الماضية.

وباكستان تساعد أفغانستان في القطاع الأمني، بما في ذلـك مـن خـلال اللجنـة الثلاثيـة. والولايـات المتحـدة والقـوة الدوليـة للمـساعدة الأمنيـة وحلـف شمـال الأطلـسي وحـتى المسؤولون الأفغان يدركون طبيعة ومدى الدعم الـذي تقدمـه باكستان. وإن باكـستان تـؤمن بـأن الطالبـان تهديـد مـشترك لكـل مـن أفغانـستان وباكـستان. وإن رؤيتـهم تتنـاقض ورؤيـة الحداثة التي نـسعى إلى تعزيزهـا في بلـدنا. ولكـن الطالبـان هـم مـن الأفغـان ويعملـون في منـاطق واسـعة في جنـوب وشـرق أفغانـستان. ومـا كـان لهـذه العمليـات أن تـتم مـا لم يكـن الـسكان المحليـون متعـاطفين مـع الطالبـان والمتـشددين الـذين يعملون بدون خوف من عقاب في تلك المناطق الشاسعة مـن أفغانستان.

ولم تدخر باكستان من جانبها وسعا لمنع العبور غير القانوني للحدود. لقد نشرنا ٨٠ ٠٠٠ جندي، وهو ما يزيـد عـن إجمـالي قـوات التحـالف والقـوات الأفغانيـة علـى الجانـب الآخر. وقد فقدنا ٦٠٠ من جنودنا، قتلـوا في هـذه العمليـات الـ٨٠ الـتي قمنـا بهـا. لا مجـال للـشك إذن في إخـلاص والتـزام باكستان بـإحلال الأمـن في المنـاطق الحدوديـة مـن أفغانـستان وباكستان. ولكن هذه لابد أن تكون مسؤولية مشتركة.

ولا نقبـل أن يقـع العـبء علـى كاهـل باكـستان وحـدها. إن لنـا ٧٠٠ مركـز علـى امتـداد الحـدود مـع أفغانـستان، و ٨٠ ٠٠٠ جنـدي. ولا يوجـد علـى الجانـب الآخر جزء ضئيل من هذا العدد. وفي شمال منطقـة وزيرسـتان وحدها لدينا ٩٧ مركزا بالمقارنة بثلاثـة مراكـز لمنظمـة حلـف شمال الأطلسي (ناتو) و ٢١ مركزا للجيش الأفغاني. ونطلب لـذلك أن يوجـد جهـد مقابـل للـسيطرة علـى خـط الحـدود الطويل والصعب. وينبغي أن نقلع عن توجيه الادعاءات ضـد باكستان ومحاولة تحويل اللوم إليها.

وأود أن أضيف أن المجتمع الدولي قـد تجنـب مواجهـة مـشكلة اللاجـئين الأفغـان علـى نحـو جـدي. إذ يوجـد منـهم ٣ ملايـين في باكـستان. ونحـن ننفـق علـيهم أنفـسنا بـدون مـساعدة دوليـة تـذكر. وهـم يـشكلون عـشر مجمـوع سـكان أفغانستان. وكثير من الشكاوى المتعلقـة بعمليـات العبـور غـير المـشروعة للحـدود سـتنتهي لـو أننـا اسـتطعنا إعـادة هـؤلاء اللاجئين إلى أفغانستان.

وقد اقترحنا أن تنقل مخيمـات اللاجـئين الأفغـان علـى الحدود إلى الجانب الأفغـاني. ونعتـزم إعـادة جميـع اللاجـئين في غضون ثلاث سنوات إلى أفغانستان. وهذا من شأنه أن ينـهي الادعاءات بشأن التنقل عبر الحدود.

غير أن مما يثير الدهـشة أن مـسألة اللاجـئين لا تظهـر في تقرير بعثة مجلس الأمن. ونتـساءل، ونـود أن نـسأل الـسفير أوشـيما عمـا إذا كانـت هـذه المـسألة جـرت إثارتهـا مـن قِبـل كابول. فمـن المؤكـد أنهـا أثـيرت مـع الـسيد أوشـيما مـن قِبـل وزيـر خارجيـة باكـستان حـين تـشاور معـه في إسـلام أبـاد. ولكن هذه المسألة مغفلة إغفالا تاما. وقد قلنا إننا لكـي ننـهي التنقل عبر الحـدود نريـد أن نـبني سـورا علـى الأقـل في منـاطق

منتقاة من الحدود. و لم يقبل شركاؤنا ذلك. ونقترح أكثر من ذلك بشكل جذري أن نزرع الألغام على خط الحدود، ولكن هذا يقابل بالاعتراض لأسباب إنسانية كما استمعتم من فوركم من ممثل كندا.

إن الناس يتكلمون بدون دقة عن الاتفاق الذي أبرمناه في منطقة وزيرستان الشمالية من حدودنا. لقد فعلنا ذلك لتهدئة المنطقة ولمنع قيام المقاتلين بعمليات عبر خط الحدود. وكان هذا بالاتفاق مع شيوخ القبائل وليس مع الطالبان. والنتيجة أن هناك هدوءا في شمال وزيرستان اليوم. ومن الممكن التحقق من ذلك بشكل مستقل. كما أن معدل حوادث العنف في أفغانستان قد تناقص منذ أيلول/سبتمبر. وتثبت هذا إحصاءات ناتو والقوة الدولية للمساعدة الأمنية.

أما القتال الجاري حاليا في أفغانستان فيجري معظمه في مقاطعة هيلمند، وهي على مسافة كبيرة من خط الحدود. وهناك أيضا، توصلت قوات المملكة المتحدة إلى اتفاق مماثل مع زعماء القبائل في منطقة موسى قالا، مما سبب هدوءا في الموقف هناك. وتزمع باكستان عقد جمعيات ''لويا جيرغا'' القبلية في أجزاء أخرى من منطقتنا الحدودية لإبرام اتفاقات سلام وتنمية مماثلة للاتفاق في شمال وزيرستان. وجمعيات ''لويا جيرغا'' في المناطق القبلية من باكستان وعبر خط الحدود في جنوب وشرق أفغانستان هي تقليد محلي وعريق. وهي عملية ترمي للتشجيع على التوافق والمصالحة بإشراك بعض الوسطاء ذوي المصداقية وشيوخ القبائل.

ونرى أن هذه الاتفاقات يمكن تكرارها على الجانب الأفغاني لتقوية هياكل القيادة القبلية والتقليدية وإنهاء الاغتراب السياسي ووقف الأعمال القتال وإعادة الأوضاع الطبيعية والتشجيع على إعادة البناء والتنمية. وقد لقي هذا النهج تأييدا في مؤتمر القمة بين الرؤساء مشرف والرئيس قرضاي والرئيس بوش في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في واشنطن العاصمة. ويزور وزير الخارجية كاسوري كابول اليوم لإجراء مزيد من المباحثات بشأن طرائق تنظيم هذه الاجتماعات.

إن باكستان ستواصل تقديم تعاونها ودعمها لأفغانستان. ولكن مشاكل أفغانستان يلزم مواجهتها من خلال نهج كلّي يقوم على المصالحة السياسية وتحسين الأمن والإدارة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة على نطاق واسع وإعادة البناء.

ولا تستطيع أفغانستان بمفردها تحقيق هذه الأهداف. فهي بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي. وقد خصصت باكستان رغم مواردها المحدودة ومشاكلها الخاصة ٢٥٠ مليون دولار لأغراض إعادة البناء في أفغانستان. وقد أنفقنا ما يزيد على نصف هذا المبلغ، ويوجد في أفغانستان ٦٠ ٠٠٠ باكستاني يمدون يد المساعدة في إعادة الإعمار.

وكما حذّر السفير أوشيما بحق في إحاطته الإعلامية، من الواضح بما فيه الكفاية أن أفغانستان بحاجة إلى دعم ومساعدات بشكل إضافي ومستمر من المجتمع الدولي. وبدون هذا الدعم لا ضمان لعدم عودة أفغانستان إلى الصراعات وانهيارها كدولة مرة أخرى.

ونرى أن من الضروري أن نكسب قلوب الناس وعقولهم من خلال نهج سياسي واقتصادي. وكثيرا ما تكون الوسائل العسكرية ضرورية ولكنها لا يمكن أن تحقق الهدف في حد ذاتها. ومن هذا المنطلق اقترح الرئيس مشرف تنفيذ برنامج شبيه بخطة مارشال بقيمة تتراوح بين ٤ و ٥ بلايين دولار في جنوب وجنوب شرقي أفغانستان. وهذا المبلغ ليس إلا جزءا ضئيلا مما ينفق على العمليات العسكرية في أفغانستان. وينبغي أن ينظر المجتمع الدولي جديا في هذا

الاقتراح الذي يمكن في ظل الظروف السائدة أن يتيح فرصة واقعية لإقرار سلام دائم وتنمية دائمة إلى أفغانستان.

الرئيس: لا يوجد أي متكلمين آخرين مسجلين على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وقبل أن أرفع الجلسة، أود الإشارة إلى أنه ستعقد مشاورات للمجلس بكامل هيئته فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط ولبنان، عقب رفع هذه الجلسة مباشرة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.